جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المحاسبة والتدقيق

تخصص: محاسبة وتدقيق

العنوان:

مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات

دراسة حالة شركة ميتالكو أكسترزيون–وحدة اكسترزيون الألمنيوم

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المحاسبة والتدقيق

تخصص محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة:

-زوبير مهدي

-بن الدين زين الدين

تحت إشراف الأستاذ:

د.يحي مناصري

نوقشت أمام اللجنة المكونة:

د.نشاد عز الدين		رئيسا
د.يحي مناصري		مشرفا
ا.فشيت حميد		مناقشا

السنة الجامعية :2021/2022

الشكر

اللهم لك الشكر ولك الحمد كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن

وفقتني إنجاز واستكمال هذا العمل ، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا.

أما بعد أتقدم بشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير والعرفان بالجميل إلى كل من

ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بذكر

أبي العزيز وأمي الغالية وأخي الصغير

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى أمي الغالية

إلى أبي العزيز

إلى أخي الصغير أديب

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى والدي العزيز

إلى أمي الغالية

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أهلي وأقاربي

إلى كل من ساعدني في إنجاز
هذه المذكرة

فهرس المحتويات	صفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص	
مقدمة عامة :	أ.ب.ج
الفصل الأول النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات	
تمهيد	4
المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات	5
المطلب الأول التطور التاريخي لحوكمة الشركات ومفهومها	5
المطلب الثاني خصائص و أهداف حوكمة الشركات	10
المطلب الثالث: آليات تطبيق حوكمة الشركات	14
المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي	22
المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي	22
المطلب الثاني: فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي	25
المطلب الثالث : أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي وتحدياته	28
المبحث الثالث:علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة الشركات	30

المطلب الأول : المعلومة المالية	**30**
المطلب الثاني : الإفصاح وشفافية	**31**
المطلب الثالث: متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة	**32**
المطلب الرابع: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات	**33**
المبحث الرابع : الدراسات السابقة	**34**
تمهيد	**34**
المطلب الأول : دراسات سابقة حول النظام المحاسبي المالي	**34**
المطلب الثاني : دراسات سابقة حول حوكمة الشركات	**35**
المطلب الثالث : القيمة المضافة	**36**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني :دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة شركة ميتالكو أكسترزيون–وحدة اكسترزيون الألمنيوم.	
تمهيد	**40**
المبحث الأول : المبحث الأول : عموميات حول شركة ميتالكو اكسترزيوم (وحدة الالمنيوم)	**40**
المطلب الاول : ماهية شركة ميتالكو اكسترزيوم	**40**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ميتالكو اكسترزيوم	**44**
المطلب الثالث : مفهوم المصلحة المالية و المحاسبية لشركة ميتالكو اكسترزيوم	**47**
المبحث الثاني : الطريقة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة	**49**
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في إنجاز الدراسة	**49**
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	**50**

المبحث الثالث : عرض ومناقشة نتائج الدراسة	**54**
المطلب الأول : تحليل نتائج الاستبيان	**54**
المطلب الثاني : اختبار الفرضيات	**64**
خلاصة الفصل	**68**
خاتمة	**70**
قائمة المراجع	**73**
قائمة الملاحق	**76**

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	36
01-02	سلم ليكارت خماسي	49
02-02	مقياس ألفا كرومباج	50
03-02	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الجنس	54
04-02	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	55
05-02	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	56
06-02	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	57
07-02	توزيع إجابات أفراد العينة حول المحور الأول	58
08-02	توزيع إجابات أفراد العينة حول البعد الأول	59
09-02	توزيع إجابات أفراد العينة حول البعد الثاني	60
10-02	توزيع إجابات أفراد العينة حول البعد الثالث	61
11-02	توزيع إجابات أفراد العينة حول البعد الرابع	62
12-02	اختبار الفرضية الأولى	64
13-02	اختبار الفرضية الثاني	65
14-02	اختبار الفرضية الثالثة	66
15-02	اختبار الفرضية الرابعة	67

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أهمية حوكمة الشركات.	**13**
02-01	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة الشركات	**15**
03-01	محددات تطبيق حوكمة الشركات	**17**
01-02	نموذج الدراسة	**50**
02-02	الدائرة النسبية حسب متغير الجنس	**54**
03-02	الدائرة النسبية حسب متغير السن	**55**
04-02	الدائرة النسبية حسب المستوى التعليمي	**56**
05-02	الدائرة النسبية حسب مستوى الخبرة	**57**

ملخص الدراسة":

هدفت الدراسة إلى تقدير مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي وقدرة على توليد معلومات ذات جودة عالية تساهم في تفعيل حوكمة الشركات ودراسة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لحوكمة الشركات.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري تم الاعتماد على مختلف المصادر والمراجع المتاحة كالكتب والمذكرات والأطروحات،أما في الجانب التطبيقي فتم إجراء دراسة ميدانية من اجل جمع المعلومات بواسطة الاستبانة التي خصصت لذلك.

توصلت الدراسة إلى النظام المحاسبي المالي يوفر إطار فعالا لحوكمة الشركات ويضمن الحماية الكافية لأصحاب المصالح.كما أنه يحقق العدالة بين كافة المساهمين، وكذلك يضمن حقوق المساهمين.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي،حوكمة الشركات.

Study summary:

The study aimed to estimate the extent to which Algerian institutions apply the financial accounting system and its ability to generate high-quality information that contributes to activating corporate governance and to study the extent to which Algerian institutions apply corporate governance.

The descriptive approach was relied upon. In the theoretical aspect, various available sources and references were relied upon, such as books, notes and theses. In the practical aspect, a field study was conducted in order to collect information by means of the questionnaire that was designated for that.

The study concluded that the financial accounting system provides an effective framework for corporate governance and ensures adequate protection for stakeholders. It also achieves justice among all shareholders, as well as guarantees the rights of shareholders.

Keywords: financial accounting system, corporate governance.

مقدمة

مقدمة

توطئة

لقد حدثت الكثير من الاختلاسات المالية والفضائح الحاسبية خلال العقود الأخير ويرج ذلك إلى ضعف وقصور القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسات الأعمال والأنشطة التجارية، إضافة لعدم كفاءة أنظمة إدارة الشركات ومراقبتها،والتي نتج عنها العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لشركات عديدة حتى العملاقة منه، مما أدى إلى تأثير على اقتصاديات الدول التي تنشط فيها هذه الشركات وتكبد المساهمون خسائر كبير،وفي ظل هذه المشاكل التي حدث للشركات والدول سارعت الكثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية على سن قوانين وتشريعات وأنظمة من أجل حماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري مع تعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستثمرون المتعاملون في الأسواق المالية وقد أطلق على هذه المجموعة من الضوابط ب"حوكمة الشركات" الذي بدأ ينتشر بشكل كبير في الساحة الدولية،ويمكن أن نعتبر النظام المحاسبي المالي أنه يؤدي دورا هاما في حوكمة الشركات، من خلال ما يوفره من معلومات دقيقة التي تمثل أداة مهمة في حوكمة الشركات،فالحوكمة بطبيعتها ترتبط بمشكلة الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة،وعلى غرار باقي الدول الأخرى سارعت الجزائر إلى إصدار حزمة من القوانين والإصلاحات ، حيث تم تبني النظام المحاسبي المالي، الذي ألزم جميع المؤسسات الجزائرية بتطبيقه منذ سنة 2010،وذلك استجابة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف بالمعلومات المحاسبية والمالية والتي تشكل أساسا لاتخاذ القرارات.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي يوفر إطار فعالا لحوكمة الشركات؟
- هل النظام المحاسبي المالي يضمن الحماية الكافية لأصحاب المصالح؟
- هل النظام المحاسبي المالي يحقق العدالة بين كافة المساهمين؟
- هل النظام المحاسبي المالي يضمن حقوق المساهمين؟

فرضيات الدراسة:

- يوفر النظام المحاسبي المالي إطار فعالا لحوكمة الشركات.
- يضمن النظام المحاسبي المالي الحماية الكافية لأصحاب المصالح.
- يحقق النظام المحاسبي المالي العدالة بين كافة المساهمين.
- يضمن النظام المحاسبي المالي حقوق المساهمين.

أهداف الدراسة:

- تقدير مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي وقدرة على توليد معلومات ذات جودة عالية تساهم في تفعيل حوكمة الشركات.

- دراسة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لحوكمة الشركات .
- إبراز الدور الطي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.
- التعرف على مفهومي النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات.
- توظيف نتئج الدراسة لمعرفة واقع تطبيق هذا المفهومين على أرض الواقع.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في إلقاءه الضوء على موضوع حديث يلقى اهتمام الكثير من الباحثين والمحليين والهيئات الرقابية لما له من دور في تجنب الوقوع في الأزمات وتقليل المخاطر وحماية حقوق المساهمين، وكذلك الرفع من مستوى الشفافية في المؤسسات،وهذه من المزايا الموجود في النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات الذي بدورهما سيحققان فائدة تعود على الشركات.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع.
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة على فتح مجالات بحث أخرى.
- قلة البحوث التي أجريت على مثل هذه المواضيع.
- ارتباط الموضوع بالتطورات التي يشهدها العالي في الوقت الحالي.
- حداثة موضوع النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري تم الاعتماد على مختلف المصادر والمراجع المتاحة كالكتب والمذكرات والأطروحات،أما في الجانب التطبيقي فتم إجراء دراسة ميدانية من اجل جمع المعلومات بواسطة الاستبانة التي خصصت لذلك .

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة في شركة ميتالكو أكسترزيون–وحدة اكسترزيون الألمنيوم.
- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة دراساتنا من شهر مارس 2022 إلى غاية شهر ماي 2022
- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة موضوع مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي :

في الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري لأهم المفاهيم النظرية الذي تناولنا فيه إلى أهم المفاهيم النظري المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات .

وفي الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الجانب التطبيقي حيث قمنا بتقديم المؤسسة محل الدراسة وعرض المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة ، ثم تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

الفصل الأول :

النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات

تمهيد

يعد الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات نتيجة حتمية بعد لانتكاسات المالية التي عصفت بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع وبدرجة أقل الدول ذات الاقتصاد المحدود، فالممارسة السليمة لقواعد الحوكمة تؤدي إلى تدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا.

لكن على الرغم من الاهتمام المتزايد بتطبيق قواعد حوكمة الشركات كما، إلا أن أهم دوافع هذا الاهتمام هو محاولة إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية التي فقدتها نتيجة إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، فأهم مبدأ تقوم عليه عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الشفافية والدقة في إعداد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية والتي ينبغي إعدادها وفقا لمعايير عالية الجودة وتوفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم .لذلك فإن الاهتمام البالغ بتطبيق قواعد حوكمة الشركات كان بصفة خاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه التقارير، وذلك لان التطبيق الرشيد لقواعد الحوكمة ينعكس بصورة مباشرة على هذه التقارير .

سوف نحاول في هذا البحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات

المبحث الثاني: علاقة المحاسبي المالي بحوكمة الشركات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات.

حضي مفهوم حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة باهتمام كبير، نتيجة حالات الفشل التي منيت بها كبريات الشركات، والتي لم تؤثر فقط في من لهم صلة مباشرة بالشركات المعنية ولكن أثرت على اقتصاد تلك الدول في مجملها، وهذا ما جعل العالم ينظر نظرة جديدة إلى مفهوم حوكمة الشركات .

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق الشركات العملاقة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيار الاقتصادي لدول الجنوب شرق أسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة.

و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام حول حوكمة الشركات من خلال أسباب ظهورها مفهومها و جذورها وخصائصها و أهميتها و أهدافها.

المطلب الأول التطور التاريخي لحوكمة الشركات ومفهومها.

أولا : دوافع ظهورها

أدى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها إلى طرح العديد من النقاشات حول الطرق الكفيلة بتعزيز كفاءة أدائها، ما أدى إلى بروز العديد من الاستفهام حول العلاقة المعقدة التي تربط هذه الشركات بكل الأطراف ذات المصلحة التي ما تكون في غالب الأحيان ذات مصالح متعارضة، هذا بالإضافة إلى توسع الأسواق المالية وتنوع بدائلها الاستثمارية وهو ما أدى إلى ظهور وتبلور مفهوم جديد ينظم هذه المسائل يعرف بحوكمة الشركات هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات، وتبوئها صدارة الإحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها في ما يلي :[1]

1- **الأزمات المالية** : وتتمثل في الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 م و الأزمة المالية الروسية عام 1998 م و الأزمة المالية العالمية عام 2008.

2- **انهيار العديد من الشركات** : وتتمثل في الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي 1991 م و إفلاس بنوك الادخار و الإقراض في أمريكا 1994 م وأزمتي شركتي Enron و Worldcomفي أمريكا عام 2001.

3- **عولمة الأسواق المالية** : تتمثل في إعادة ترتيب أطر المنظمة لاقتصاديات دول العالم وتشكيل سمات و هيكل الاقتصاد العالمي السائد ألان و أثار اهتمام الجهات التشريعية والتنظيمية الحكومية وغير الحكومية في بلدان العالم .

4- **العوامل الاقتصادية** : وتتمثل فيما تطمح إليه حكومات الدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الأموال، و تعزيز فرص العمالة.

---

[1] صبايحي نوال، **تجارب الدولية في تطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات**، المداخلة: واقع حوكمة في دول مختارة – مع تركيز مع التجربة الجزائرية –، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص: 1 –5.

5- **نظرية الوكالة :** تتمثل في الفصل بين الملكية و الإدارة في عام 1932 م و اعتبر كلا من بيرل ومينز أول من تناول هذا الموضوع، في ندوة بعنوان الشركات الحديثة والملكية الخاصة، حيث أشارت هذه الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة، وتعني نظرية الوكالة الخطر الناجم عن استخدام المدريين لاستراتجيات تتعارض تماما مع مصالح المالك وتخدم أغراضهم الخاصة.

ثانيا: جذور حوكمة الشركات

إذا بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات نجد أنه في عام 1932 م كان كل من Means و Berleمن أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة والتي تتطلب توفر قواعد حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة وبالصناعة ككل.

كذلك تطرق كل من Meckling و Jensen سنة 1976 م و williamson Oliverسنة 1979 م إلى مشكلة الوكالة، حيث أشار ا إلى حتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية و الإدارة، وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات[1].

وفي سنة 1985 م وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت خمسة جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعتمدين AICPAبتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية والمعروفة باسم لجنة Treadway وبعد دراسة أجرتها هذه الأخيرة لتحديد العوامل المسببة التي أدت إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية إجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 م تقريرها النهائي – تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية –وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات .[2]

وقد أثار موضوع حوكمة الشركات جدالا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى المؤسسات الأمريكية و الأوروبية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي أدى ببورصة لندن أن تقوم بتشكيل لجنة Cadbury عام 1991 م،التي تضمنت ممثلين عن الصناعة البريطانية، وتحددت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المؤسسات

---

[1] صبايحي نوال، نفس المرجع، ص.10.

[2]. زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية_ دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012،ص.4.

في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب الخسائر في هذه المؤسسات، وفي سنة 1992 م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة– بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات،[1] ركز على دراسة العالقة بين الإدارة والمستثمرين ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في المؤسسات ودور كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية. وبمجرد إصدار تقرير Cadbury أخذت العديد من الدول بإصدار تقاريرها إصلاح ممارسات المؤسسات أعمالها، وتضمين التقارير بأفضل ممارسات الحوكمة.[2]

وقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد انهيار أسواق جنوب شرق أسيا سنة 1997 م،الذي كان سوء استخدام السلطة والتحايل على القواعد والنظم سببا فيه .[3]

وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD سنة 1999 م بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.[4]

كما أنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، والمعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002م،وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير بعد حدوث الأزمات المالية و إفلاس العديد من مؤسسات والفضائح المالية لكبريات المؤسسات الأمريكية و أهمها مؤسسة Enron للطاقة سنة 2000 [5]، وهذا لتجنب تكرار ما حدث، وذلك من خلال إرساء قواعد ومبادئ اتفق عليه في إطار حوكمة الشركات[6] وأضافت سنة 2004 م منظمة OECDمبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات ليكون أول مبادئ الحوكمة، واعتبر أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة ألنه يشمل القوانين واللوائح المنظمة للعمل، والمناخ العام والبيئة المحيطة بالعمل.[7]

سيتم التطرق في الأول إلى مفهوم حوكمة الشركات من خلال تعاريف بعض علماء الاقتصاد و الهيئات والمنظمات الدولية، أما ثانيا إلى أطراف حوكمة الشركات.

ثالثا : مفهوم حوكمة الشركات.

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من مصطلح "**الحكومة**" وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه معاني الكلمة، و عليه يتضمن لفظ الحوكمة العديد من الجوانب منها : " **الحكمة**" وما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد، و"**الحكم**" وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك، و "**الاحتكام**" و ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية

---

[1]. حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره،ص1.

[2]. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية و الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مصر،2011، ص.ص.28-29.

[3]. محمد طارق يوسف، **حوكمة الشركات في تواريخ، ملتقى الحوكمة و الاصلاح المالي و الاداري في المؤسسات الحكومية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة، مصر، 2009، ص.244.

[4]. حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص.4.

[5] محمد طارق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص.245.

[6] زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص.5.

[7] محمد طارق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص.246.

و تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة، و "**التحاكم**" طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة و تلاعبها بمصالح المساهمين [1].

أما اصطلاحا فلا يوجد تعريف موحد لمصطلح Governance Corporate متفق عليه بين كافة الاقتصاديين، المحللين، الأكاديميين والقانونين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية و الاقتصادية والمالية و الاجتماعية للشركات[2]. وهذا الاختلاف انسحب على الترجمة العربية حيث أطلق عليها عدة تسميات مثل : حوكمة الشركات الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة، حكم الشركات، حكمانية الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل مثل : أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها، وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحوكمة الشركات كما وردت في بعض الدراسات: [3]

أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة " بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة.

أنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة " الأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المؤسسات باستغلال أموالها ذاتيا أو باستثمار ها في مشروعات غير رشيدة.

أنها تقابل "الحكم المؤسساتي" باعتبارها مجموعة من العالقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، بل وكل المهتمين بشؤونها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله الذي يتم وضع أهداف المؤسسة و الأدوات التي يتم بها التنفيذ.

تستخدم كبديل لمفهوم "التحكم المؤسسي" لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حائزي الأسهم، وحماية حقوق أصحاب الشأن، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فضلا عن تحقيق القيمة الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق. و عند استعراض المقترحات الموضوعة تم استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة على أن المؤسسات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما لا يعكس المعنى المقصود، كما تم استبعاد "حكمانية" لما يرتبط في بناءها اللغوي من آنية أو تشابه وتماثل وهو

---

[1] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها**، الموقع الالكتروني.pdf :يرقي-وعمر-علي-عبد-الصمد-حسين-تفعيلها-وسبل-المؤسسات-في-الجزائر-حوكمة تاريخ الاطلاع 2022/02/18 ص ص : 3،4.

[2] مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008،ص.8

[3] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008،ص ص.33-35.

يضيع المعنى المقصود، كذلك تم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" التي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة.

كما تم استبعاد البدائل المطروحة الأخرى مثلا : "أسلوب ممارسة سلطة الإدارة " بالشركات، و"أسلوب الإدارة المثلى "، و"القواعد الحاكمية للشركات "، و"الإدارة النزيهة" لانها تبتعد عن جذر الكلمة (ح ك م) فيما تقابل Governanceباللغة االنجليزية (governanceمن الفعل govern الذي يعني حكم أو سيطر) حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة.

وقد رأى البعض أن "حوكمة الشركات" هي الأقرب لأنها تحافظ على "جذر" الكلمة وقد تم اقتراح هذا المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية، وقد استحسن عددا من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة هذا المصطلح. ويمكننا في هذا الصدد إعطاء مجموعة من التعاريف لحوكمة الشركات :

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها : النظام الذي يتم من خلاله توجيه شركات الأعمال، ويحدد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما انه يحدد قواعد إعداد إجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء.[1]

وعرفتها اللجنة الانجليزيةCADBURY (1992)بأنها : نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب[2].

وعرفت أيضا بأنها : فن ممارسة الرشاد والعقلانية، وتعظيم الثقة، وتنمية عوامل الأمان و تفعيل توظيف الموارد، وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق حكمة و رصانة السلوك و التصرفات الإدارية، و حماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري والرعونة الإدارية. [3]

وعرفت أيضا بأنها : أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستغلال والتوجيه أو إحكام الرقابة، فالحوكمة تعني إذن وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد المؤسسات وحسن توجيهها ومراقبتها من اجل تحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية.[4]

---

[1] علي احمد زين، د حسني عبد الجليل صبيحي، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر 2006،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009،ص.73.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 ،ص.11.

[3] مصطفى حسن بسيوني السعدني، **الشفافية و الإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009،ص.147.

[4] محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010،ص.17.

وكذلك عرفت بأنها : مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة و الأطراف أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة، في إطار من الشفافية و المساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها و يحسن قدرتها التنافسية بالأسواق. [1]

من خلال التعاريف السابقة تتضح لنا معان أساسية لحوكمة الشركات وهي كالتالي:[2]

- أن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على تنظيم عمل المؤسسات وتخضعها للرقابة على أداءها من اجل حماية مصالح المستثمر.
- تتضمن الحوكمة قواعد الإفصاح المالي و الإداري وكافة المعلومات الأخرى التي يهتم بها المستثمر و الأطراف ذات العلاقة.
- تتضمن الحوكمة مجموعة من المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين بما يخدم مصلحتهم و لا يتعارض مع أهداف المؤسسة.
- تتضمن الحوكمة مجموعة من معايير الرقابة التي تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل تطوير المؤسسة ونموها ومساهمتها بفعالية في التنمية الاقتصادية.
- تنظيم الحوكمة العلاقة بين الأطراف الثلاثة : مجلس الإدارة، أصحاب المصالح، والمستثمرين الحاليين والمحتملين.

المطلب الثاني خصائص و أهداف حوكمة الشركات.

أولا: خصائص حوكمة الشركات

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من خصائص حوكمة الشركات، والتي شملت في دراسة أولية سبعة خصائص، وفي دراسة ثانية حشد لها عداد من الخبراء من كافة أنحاء العالم، خلص الخبراء إلى تحديد عدد من الخصائص التي تتسم بها حوكمة الشركات وهي كالتالي: [3]

1. **المشاركة** : وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.
2. **الإدامة** : وهي الإمكانية لإدامة نشاطات الحوكمة و إدامة التنمية الشمولية على المدى البعيد الداعية إلى تقليص حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية.

---

[1] أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012،ص.86.

[2] مناد على،**دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي** –دراسة قياسية حالة SPA الجزائر،مذكرة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2014، ص. 114-115.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا و تطبيقات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص. 50-51.

3. **الشرعية** : أي أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في المؤسسة والعمليات و الإجراءات بحيث تكون مقبولة لدى العامة.
4. **الشفافية** : والتي ترتكز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات.
5. **العدالة والمساواة** : بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء و الأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.
6. **تعزيز سلطة القانون** : بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفذ بنزاهة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن و السلامة العامة في المجتمع.
7. **الكفاية والفعالية في استخدام الموارد** : حيث يتم استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة.
8. **تحث على الاحترام والثقة** : للآخرين و الأطراف المكونة للحوكمة سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمعات المدنية أو الحكومة وتحمل اختلاف وجهات النظر المختلفة.
9. **المساءلة** : يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات.
10. قادرة على تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشاكل التي تواجه المواطنين في المجتمع.
11. **التمكين والتخويل** : بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها و يتم إنشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع.
12. **تنظيمية بدلا من كونها رقابية** : بحيث ترتكز على نطاق الإشراف والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى.
13. قادرة على التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة بفعالية وكفاية.

ثانيا : أهمية وأهداف حوكمة الشركات

إن أهمية وأهداف حوكمة الشركات مستمدة بالأساس من أسباب ظهورها

الأول : أهمية حوكمة الشركات تتمثل أهمية حوكمة الشركات في : [1]

1-بالنسبة للمؤسسات :

- المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أدائها أفضل فالمؤسسات التي تطبق الحوكمة يتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجذب مستثمرين على نطاق أوسع أو معظمهم من اللذين يسعون للاستثمار طويل الأجل.

[1] ميكرا كراسينكي، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصالح، أوت 1111،ص45.

- تقلل من احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر المختلفة، كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين.

2- بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم :

يدرك المستثمرون احتمال حصولهم على عائد اكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع و الإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم، فالحوكمة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من جملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

3- بالنسبة لأصحاب المصلحة والمجتمع

تتطلب الحوكمة احترام المؤسسات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها و دائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد، وتتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسئول و تحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد و الابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما. أما في المجال السياسي فإن التحول إلى حوكمة الشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة في شركات القطاع العام، ففي المناخ العام الذي يتمتع بالشفافية يذوي الفساد، ذلك أن إخفاء الرشاوى ويصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ المؤسسات بسجلات دقيقة، مما يمكن المدير ين من إصدار قرارات أكثر حكمة، وحوكمة الشركات تكون في كثير من الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العلاقة بين رجال الأعمال و الدولة، ذلك أن إضفاء عنصر الشفافية على هذه العلاقة يساعد على استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام علاقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص والحكومة.

وفيا يلي مخطط يوضح أهمية حوكمة الشركات:

الشكل رقم(01-01) : أهمية حوكمة الشركات.

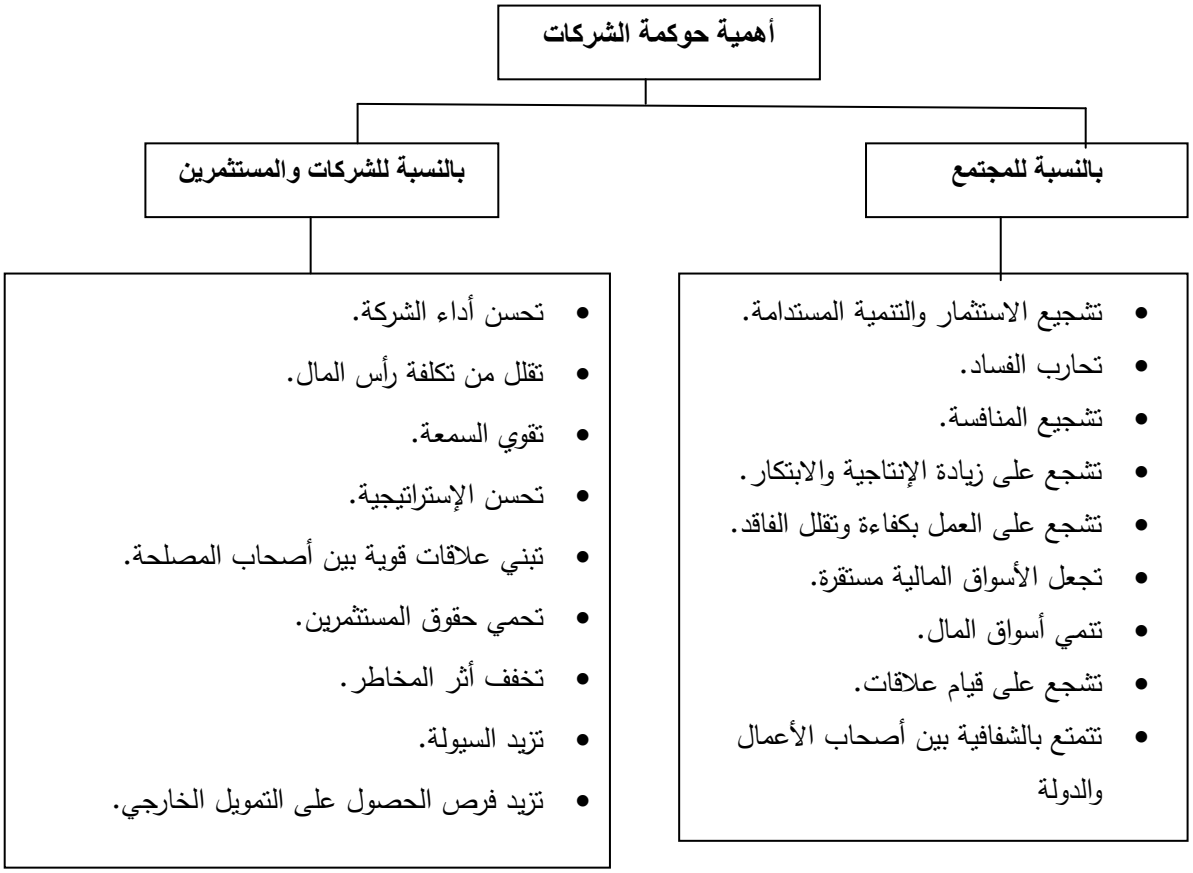

المصدر:ميكرا كراسيكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة،مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPEنصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح،أوت،2008،ص06.

ثانيا :أهداف حوكمة الشركات.

تختلف أهداف حوكمة الشركات طبقا للجهة المصدرة للأهداف ولكن كلها تتفق على ضرورة تعظيم الثورة للمساهمين وعدم الإضرار بالمتعاملين وترشيد قرارات مجلس الإدارة .

وطبقا لما أصدرته منظمة التعاون الدولي فإن أهداف حوكمة الشركات تتلخص في : [1]

- تحسين أداء المؤسسات وزيادة ربحيتها ومساعدتها على النمو، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
- إلزام المؤسسات بقواعد و إجراءات العمل وفقا لمجال كل منهما.

[1] عمرو يس، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006 م،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009،ص ص.188-190.

- تعظيم دور المؤسسات ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وقدرتها على خلق الثروة للمجتمع وخلق فرص التوظيف.
- تحسين العلاقات بين المؤسسة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين وعملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها.
- بناء وسيادة وثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع .

كما حددت هيئة سوق المال في نيوزلندا عن ضرورة أن تحتوي وتشمل أهداف حوكمة الشركات على :

- تعظيم الثروة للمساهمين.
- حماية حقوق المساهمين.
- الإمداد بمعلومات تمكن المتعاملين من الأطراف المتعددة على اتخاذ القرار المناسب.
- التطابق مع القوانين .

وقد أوصت مؤسسة المساهمين الأوروبيين في الدليل الذي أصدرته في فيفري 2000ببعض التوصيات والتي وضعت تحت قسم أهداف الحوكمة وأهمها :

- يجب على المؤسسة أن تعظم الثروة للمساهمين على الآجال الطويل وان تكون أهدافها المالية واضحة ومكتوبة.
- يجب على المساهمين اعتماد القرارات التي لها تأثير رئيسي على أي من الطبيعة، الحجم، الهيكل والمخاطر الخاصة بالمؤسسة.
- يجب أن يتمتع المراجعون باستقلال يمكنهم من أداء عملهم.
- يجب أن يتم إتباع الوسائل الحديثة اللازمة لإمداد المساهمين بالمعلومات ذات الأهمية الخاصة.
- يجب أن يمتلك المساهمون حق انتخاب الأعضاء وحق اقتراحهم قبل انتخابهم.
- يجب ألا تزيد عضوية مجلس إدارة المؤسسة عن 12 سنة للأعضاء غير التنفيذيين.

المطلب الثالث: آليات تطبيق حوكمة الشركات.

سنتطرق في هذا المبحث للأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات و التي تساهم بشكل كبير في نجاح تطبيق قواعدها على أرض الواقع، و كذلك محدداتها الداخلية والخارجية و التي تحدد مدى إمكانية تطبيقها بشكل جيد، ثم سنعرض المبادئ التي و ضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و التي تعتبر كمعايير تطبق الحوكمة وفقها، و في الأخير سنتطرق لأبعاد التنظيمية للحوكمة ومراحل التطبيق الناجح لها.

أولا: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتتمثل هذه الأطراف الأربعة في:

1-المساهمين : وهم من يقومون بتقديم أرس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2-مجلس الإدارة : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم، السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3-الإدارة : وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسئولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئولياتها تجاه الإفصاح والشفافة في المعلومات التي تنشرها للمساهمين. تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري المؤسسات هي الإشراف على إدارة المؤسسة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق المؤسسة للغرض الذي تأسست من اجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دورا حيويا في المؤسسة باعتباره شخص مسئول عن مصلحة المؤسسة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين.

4-أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المصالح يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار .و فيما يلي مخطط يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

الشكل رقم (01-02) : الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة الشركات

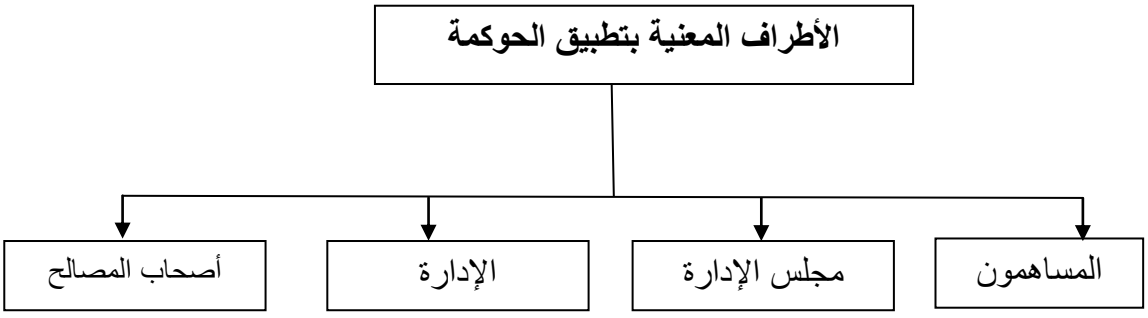

المصدر: عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباحة،أثر فعالية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق،مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل،غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،2008،ص40

ثانيا: محددات حوكمة الشركات .

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليها مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين:

الأول : المحددات الداخلية

و تشمل هذه المحددات : [1]

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة.
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تحقيق التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية.
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.
- خلق فرص العمل.

ثانيا : المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله المؤسسات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي عبارة عن:[2]

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين المؤسسات، وقوانين رأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنح الاحتكار.
- وجود نظام مالي جيد يضمن توافر التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها.
- دور المؤسسات الغير حكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية و الأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين و المراجعين، ونقابات المحامين.

وأهمية المحددات الخارجية تتمثل في أن وجوده يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تؤدي إلى حسن إدارة المؤسسات والتي تقلل من التعارض بين العوائد الاجتماعية والعوائد الخاصة. [1]

---

[1] مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول حول : الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة جامعة دمشق، سوريا، 15-16 أكتوبر،2008،ص.76.

[2]. عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، مرجع سبق ذكره، ص20.

كما لا تستطيع المؤسسة أن تدار بشكل جيد وتزدهر و تجتذب استثمارات إضافية إذا كانت تنقصها الحوكمة الخارجية، ذلك لان إجراءات الحوكمة الداخلية لا يمكن أن تصبح فعالة إلا إذا عززتها النظم الخارجية للأسواق و المؤسسات، فهذه القوى الخارجية تكرس الكفاءة، وتحدد معايير الحوكمة وتعاقب المخالفين وتشجع على تدفق المعلومات.[2]

و فيما يلي شكل يلخص محددات تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (01-03) : محددات تطبيق حوكمة الشركات

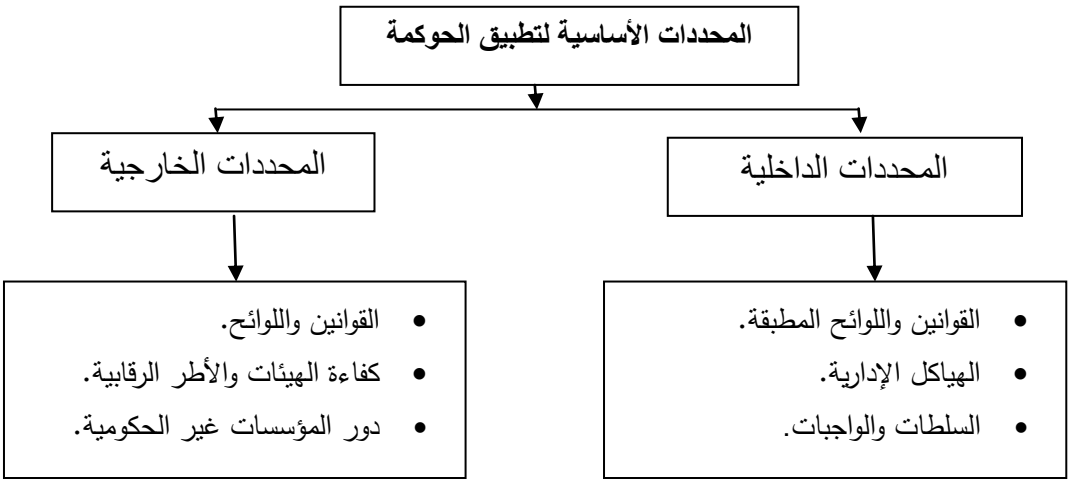

المصدر: عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص.44.

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول حوكمة الشركات، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس (OECD) في 27 و 28 أفريل 1998 م لتطوير مجموعة من الإرشادات ومعايير حوكمة الشركات، وذلك بالاقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة والقطاع الخاص، ومنذ الموافقة على المبادئ في عام 1999 م أصبحت هذه المبادئ تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول على حد سواء. وقد تمت الموافق عليها من جانب منتدى الاستقرار المالي كواحد من المعايير الاثنى عشر للمنظمة المالية السليمة، كما أنها تشكل الأساس لعنصر حوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[3]

---

[1] أمير فرج يوسف، **حوكمة الشركات**، دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية، مصر،بدون سنة نشر، ص.50.

[2] أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص.223.

[3] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، مرجع سبق ذكره، ص.46.

.كما قامت منظمة OECD في أفريل 2004 م بادخار بعض التعديلات على مبادئ حوكمة الشركات لتشمل ستة مجموعات في حين كان خمسة مجموعات سابقا ويندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية[1]، وهذه المجموعات هي:

أولا : توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

وينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.[2]

- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة و النزاهة و الموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة، مع توفير الشرح التام لها.
- ويرسي هذا المبدأ الجديد الإطار العام المهم للمبادئ الأخرى، ويحقق أسواقا تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون وفصل للمسئولية بين السلطات، بحيث يسمح بتحقيق مناخ سليم للحوكمة يسمح بالتنافس، مع ضرورة إقامة بعض المؤسسات لدعم اقتصاد السوق.[3]

ثانيا : حقوق المساهمين

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين.[4]

1. تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

---

[1] علي أأحمد زين، محمد حسني عبد الجليل صبيحي، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، القاهرة، مصر، نوفمبر 2009،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص.75.

[2] أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص.142.

[3] نفس المرجع، ص ص. 142-143.

[4] مصطفى حسن بسيوني السعدني، **المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنعقد في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر 2005 م،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009،ص ص.196-197.

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على حصص من أرباح المؤسسة .

2. للمساهمين الحق في المشاركة،و في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة،ومن بينها:

- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس المؤسسة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للمؤسسة.
- طرح أسهم إضافية.
- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

3. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين،كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.
- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة و لإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالنيابة، كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالنيابة.
- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.
- يجب ضمان الصياغة الواضحة و الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على المؤسسات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول المؤسسة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم،كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجري بأسعار مفصح عنها، وان تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم المختلفة.
- يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.
- ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

ثالثا: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، و أن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق، وذلك على النحو التالي:[1]

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- ينبغي أن يكون للمساهمين–داخل كل فئة– نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- ينبغي أن تكفل العمليات و الإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة .

رابعا : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، وهو يتضمن ما يلي:[2]

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

[1] مصطفى حسن بسيوني السعدني، نفس المرجع السابق، ص ص.197–198.

خامسا: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، يتعين أن يتضمن ذلك العديد من العناصر أهمها: [1]

1-يجب أن يشتمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية :

النتائج المالية والتشغيلية للشركة :

- أهداف المؤسسة.
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، و حقوق التصويت.
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- عوامل المخاطرة المنظورة.
- المساءل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

2-ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

3-يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

4-ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

خامسا: مسؤوليات مجلس الإدارة .

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و أن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، وبمعنى أخر أن يحتوي على ما يلي : [2]

1-يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسالمة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

2-حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأشيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

3-يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

---

[1] مصطفى حسن بسيوني السعدني، نفس المرجع السابق، ص.199

[2] نفس المرجع السابق، ص ص.200-201.

4-يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط، و أن يضع أهداف الأداء وان يتابع التنفيذ وأداء المؤسسة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.
- اختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضا حينما يقتضي الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة .
- متابعة و إدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول المؤسسة إجراء تعاملات الأطراف ذوي صلة.
- ضمان سالمة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة، ومن متطلبات ذلك : وجود مراجع مستقل، الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، و الالتزام بأحكام القوانين
- متابعة فاعلية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها و إجراء التغيرات المطلوبة.
- الإشراف على عملية الإفصاح و الاتصالات، وبما يعني ذلك من ضرورة تحقيق الإفصاح والعلانية والشفافية، وتأكيد المعرفة والمعلوماتية.

5-يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون المؤسسة، و أن يجري ذلك- بصفة خاصة- على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل الأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح، ومن تلك المسئوليات : التقارير المالية، وترشيح المسئولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسئوليات، يجب أن يكفل أعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية في الشركات على اختلاف أنواعها، إذ يساهم في تقديم تحليل واضح حول طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها. من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ما جعلها ملزمة بتغير المخطط المحاسبي الوطني وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل جلب مستثمرين أجانب وتحضير الجزائر للانضمام إلى المنظمة التجارية، مما يجعل قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح تكون رشيدة وذات مصداقية وشفافية.

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي.

سنحاول في المبحث الأول من هذا الفصل التطرق لمفهوم و خصائص النظام المحاسبي المالي و خصائصه ثم إلى الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي و بعدها إلى القوائم المالية ومستخدميها و أخيرا أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي وتحدياته.

أولا : مفهوم وخصائص النظام المحاسبي المالي

كانت للتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر سببا لصدور النظام المحاسبي المالي، حيث سيتم التطرق أوال إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي، أما ثانيا إلى خصائص النظام المحاسبي المالي ..

1 : مفهوم النظام المحاسبي المالي .

حدد المشرع الجزائري، بموجب قانون 07-11 المؤرخ 2007/11/25، الخطوط العريضة لمضمون نظام المحاسبي المالي الذي يدعي في صلب النص " المحاسبة المالية"[1]

و تعرف المحاسبة المالية بالنظام الذي من شأنه المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها،تقييمها، تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته، و وضعية الخزينة في نهاية السنة[2].

بينما اصطلاحا يعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا ألحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها[3].

2: خصائص النظام المحاسبي المالي

و من أهم خصائص النظام المحاسبي المالي المتمثلة فيما يلي:[4]

---

[1] **النظام المحاسبي المالي**، المجلس الوطني لمحاسبة، وزارة المالية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 2009، ص.07.

[2] نفس المرجع، ص.8.

[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، سنة 2014-2015،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.114.

[4] أحسين عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المحاسبي المالي كأحد أهم المتطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائرية**، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة،6 و7 ماي 2012، ص: 7.

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي و إعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها عداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

ثانيا: الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي

سيتم التطرق أولا إلى مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما ثانيا إلى مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي.4

1 : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي ومعنوي ملتزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة[1] .

ويستثني من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية

وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:

1-الشركات الخاضعة للقانون التجاري:

حدد المشرع التجاري بحصر الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة 544 من القانون التجاري الجزائري كالأتي:[2]

- شركة التضامن.
- شركة التوصية التي تتفرع إلى الشركة التوصية البسيطة و شركة التوصية بالأسهم.
- الشركة ذات المسؤولية المحددة و التي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية محددة.
- شركة المساهمة.

2-التعاونيات :

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي دون تعريفها و تحديد أنواعها و الحالات التي فيها ملزمة بمسك محاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي. و هذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية و تحديد أنواعها و الحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي كالتعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونيات العقارية و تعاونيات الاستهلاك التبعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية.

---

[1]. كتوش عاشور، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، ص:7

[2]. المادة 544 من القانون التجاري الجزائري.

3-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون:

أعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين السلع و الخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية، سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بمثابة الربح أم لا، كالغرف الحرفية و التجارية و الصناعية و الصناعات التقليدية و الفلاحة و الصيد البحري.

4-الوحدات الصغيرة:

هي الوحدات التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني: فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي.

سنعرض من خلال الاتفاقيات المحاسبية، مبادئ و فروض النظام المحاسبي المالي

1-الفروض المحاسبية

تتكون الفروض الأساسية من فرعين هما:[1]

- **محاسبة التعهد** : تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي.
- **استمرارية الاستغلال:** يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا و الثانية أن المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور.

2-المبادئ المحاسبية لنظام المحاسبي المالي

اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبنيه لمبادئ المحاسبية الدولية و لاسيما المبادئ التالية[2]:

- **مبدأ عدم المقاصة** : ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلق الأصول والخصوم، الإرادات و الأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثال المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.
- **مبدأ استقلالية الذمة المالية** : يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لمالكها.
- **مبدأ الأهمية النسبية** : يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات.
- **مبدأ مداومة الطرق المحاسبي** : يوجد هذا المبدأ الحفاظ و المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخر.

[1] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011،ص:14.

[2] خضر عالوي، **نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها**، دار متيجة، براقي، الجزائر، 7011،ص: 1

- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب شكلها القانوني، من خلال هذا المبدأ يتم تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.
- **التكلفة التاريخية :** وفق المادة 16 تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار السعر أو تطور القدرة غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم مثل الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية[1].

رابعا: القوائم المالية ومستخدميها

سيتم التعرف على القوائم المالية في الأول، أما ثانيا إلى مستخدمي القوائم المالية

1-: القوائم المالية(الكشوف المالية)

يجب على الكيانات التي تدخل في مجال التطبيق هذا القانون أن تعد الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتمثل هذه الكشوف فيما يلي:[2]

- **الميزانية:** تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (سواء في الأصول أو الخصوم).
- **جدول حساب النتائج :** يلخص مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.
- **جدول تدفقات الخزينة :** يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الشركة على توليد سيولة نقدية، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.
- **جدول تغير الأموال الخاصة :** يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالشركة خلال السنة المالية.
- **ملحق الكشوف المالية :** يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

2-: مستخدمي القوائم المالية.

يشمل مستخدمي القوائم المالية الفئات الرئيسية التالية:[3]

---

[1] سمية فضيلي، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، المسيلة، الجزائر، 2014، ص ص. 13-15.

[2] جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص.51-52.

[3] سعيدي عبد حليم، مرجع سبق ذكره، ص ص.51-52.

- **المستثمرين** : يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة الشركة، على إجراء توزيعات أرباح.
- **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار الشركات التي يعملون بها، كما يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة شركتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.
- **المقرضين** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.
- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين** : يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على الشركة في الأجل القصير ويستثني من ذلك حالة اعتمادهم على الشركة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.
- **العملاء** : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على الشركة في الأجل الطويل.
- **الجهات الحكومية** : تهتم بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة الشركات مختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية.
- الجمهور العام : تؤثر الشركة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثال قد تقدم الشركة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعدهم القوائم المالية عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة الشركة و مستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

المطلب الثالث : أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي وتحدياته.

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، ويساهم في تقديم المعلومة المحاسبية الدولية ويساعد في تقديم أهداف عديدة.

أولا: أهمية النظام المحاسبي المالي وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[1] :

- يسهل مراقبة الحسابات الشركات ألنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية الشركات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها وخصوصا المستثمرون.
- يمثل فرصة للشركات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.
- يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان في استرجاع ثقتهم بالشركة والمساهمة في تعزيزها، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة قد تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها دوليا.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي إلى عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

- إعطاء صور صادقة و حقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للشركات.
- جعل القوائم المالية للشركات قابلة للمقارنة للشركات نفسها عبر الزمن، وبين عدة شركات تمارس نفس القطاع داخل الوطن وخارجه[2].
- نشر معلومات الوافية، و صحيحة و موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في الشركات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا. [3]

---

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص.297.

[2] زين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية**، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، المركز الجامعي بالواد، العدد 46، الجزائر، ص. 24.

[3] مصطفى عوادي، **المعالجة المحاسبية الاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، الجزائر، العدد : 05، 2012، ص ص.121-122.

ثالثا: تحديات النظام المحاسبي المالي.

تتمثل فيما يلي: [1]

- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية.
- غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية.
- التأخر في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين

[1] كمال رزيق، هزرشي طارق، رابحي مختار، **النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة محافظي الحسابات**، الملتقى دولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص. 11.

المبحث الثالث:علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة الشركات

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المعلومة المالية في المطلب الأول و الإفصاح والشفافية في المطلب الثاني بينما في المطلب الثالث إلى متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة، أما المطلب الرابع يتضمن تفعيل العلاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة الشركات..

المطلب الأول : المعلومة المالية.

سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم المعلومة المالية أولا، بينما ثانيا التعرف على خصائص المعلومة المالية.

أولا : مفهوم المعلومة المالية .

هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذالك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من مستخدميه[1]. ومن أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، يجب الامتثال للقيود الثالث الآتية:[2]

- السرعة في تحضير المعلومات.
- مراعاة الفارق الناتج من العنصرين : عنصر التكلفة وعنصر العائد.
- الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المالية .

يمكن ذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النقاط التالية :

- **القابلة للفهم** : تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبية.
- **الملاءة** : يقصد بملائمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين، إذا تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابق. عادة ما تكون ملائمة المعلومات المالية مرتبطة بطبيعتها، وأهميتها النسبية[3].

---

[1]بشيري بن عيشي، عمار بن عيشي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ور قلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص.50.

[2]جمال العشيشي، مرجع سبق ذكره، ص.13.

[3] جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

- **القابلة للمقارنة** : أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.
- **المصداقية** : أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض حيث يجب أن تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة. [1]

المطلب الثاني : الإفصاح وشفافية .

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ كل من النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات وسيتم تعريف كل منهما على حدى :

أولا : تعريف الإفصاح.

يقصد بالإفصاح عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب الشركة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح. [2]

حيث يعد الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها. [3]

والهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:[4]

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

ثانيا: تعريف الشفافية .

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خالاها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق.

فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأ الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا. [5]

ولشفافية شروط منها: [6]

---

[1] لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2006، ص. 123.

[3] بن طاهر حسين، بوطالعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص.10.

[4] دلال عبادي، مرجع سبق ذكره، ص. 73.

[5].بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص.73.

[6] لعادي عمار، جاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010،ص. 8.

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة.

ثالثا: أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تتمثل أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات في:[1]

- الصحة والسالمة المالية.
- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالشركة.
- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة.
- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة.

المطلب الثالث: متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة

يمكن ذكر متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة في النقاط التالية:[2]

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معاملة ومحاولة تكيف مختلف قوانين البورصة معه.
- تطوير صناعة التحليل المالي والاستثمار من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.
- التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مظللة وقابلة للتحليل المالي.
- تعزيز الشفافية والإفصاح.
- أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين : السنة الحالية والسابقة للمقارنة.

[1]. أحسن عثماني، سعاد شعايبنية، مرجع سبق ذكره، ص.7.

[2]. قورين حاج قويدر، **الحوكمة المحاسبية في ظل تبني نظام المحاسبة المالية ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى الدولي حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات و آفاق، أم البواقي، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 210،ص ص. 12-15.

المطلب الرابع: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات.

تعتبر العالقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة بها، هذه العلاقة تدعمها المادة العاشر ة من القانون 07-11 والتي تنص على " أنه يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية بمسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها". أي أن النظام المحاسبي يفرض الاعتماد على الشفافية عند جميع المعلومات ومعالجتها وعرضها في قوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات.

إن تدعيم الحوكمة بوجود النظام المحاسبي المالي كان وراء مجموعة من الأسباب منها :

- ضمان الحصول على المعلومات المالية و المحاسبية الصحيحة تمكن من التقييم الصحيح.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقاية من المشاكل.
- تلاقي بعض النقائص والتغيرات التي خلفها النظام القديم الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي و لا يتناسب مع الاقتصاد الحديث.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية الإفصاح في تقديم المعلومات. [1]

[1]. مليكة زغيب، سوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012،ص ص. 14-15.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

قام عدة باحثين في مجال المحاسبة بإجراء العديد من الدراسات حول النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات، لذلك سنتاول في هذا المبحث على بعض الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول النظام المحاسبي المالي.

الدراسة الأولى:

قامت بها مجيليل خليصة تحت عنوان **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية**،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،تخصص محاسبة،مالية وتدقيق،جامعة فرحات عباس-سطيف01-،2017-2018.

هدفت الدراسة إلى دراسة دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية من خلال إبراز المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات ومن ثم تبيين الدور المحاسبي في تحقيق هذه الأخيرة، وصولا إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي في تحقيق المتطلبات ممثلة في الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات.

اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين هما المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتركيب المعطيات النظرية والبيانات الميدانية.

توصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها بدرجة كبيرة جدا، كما خلصت أيضا إلى وجود معوقات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي الأمر الذي نعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

الدراسة الثانية:

دراسة نعمة سليمة بعنوان **النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظة الحسابات طبقا للمعاير الدولية**،أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم،2017-2018.

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر إصلاح النظام المحاسبي على مهنة التدقيق وكذا على مهنة محافظ الحسابات ومدى أهمية تكييفها مع المعايير الدولية للتدقيق، وذلك من خلال تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي والتطرق إلى الإصلاحات التي تصمنها القانون 10-01 بالإضافة إلى دراسة إمكانية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق.

اعتمدت الدراسة على تصميم استبيان يتضمن أسلة مقصمة على ثلاث محاور، والذي تم توزيعه على عينة من الخبراء المحاسبين،محافظي الحسابات، المحاسبين والأساتذة الجامعيين المختصين في ميدان المحاسبة والتدقيق.

الدراسة الثالثة:

قام بها بن أحمد جميلة، تحت عنوان **المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي**،مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة الجيلالي بونعامة،2020-2019.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية استخدام المحاسبة على مستوى البنك والتعرف على النظام المحاسبي البنكي، وكذلك معرفة كيفية تسجيل على مستوى البنك،اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من أجل المعلومات المتعلقة بموضوع الدارسة والأسلوب التحليلي لدراسة حالة استعمال المحاسبة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة البنكية تعمل على إعطاء صورة صادقة ودقيقة لمختلف التعاملات البنكية في شكل جداول مالية،وغياب وجود قواعد وإجراءات للمارسات المحاسبية من شأنه أن يؤدي إلى فوضى في البنوك وعدم القدرة على ضبط المعاملات.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة حول حوكمة الشركات.

الدراسة الأول:

دراسة سيد محمد سيد مصطفى،2009، بعنوان **دور معايير المحاسبية المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات، وبالتركيز على متطلبات محاسبية معينة هي: الاعتراف والقياس للأصول غير الملموسة المطورة داخليا، الاعتراف بالأنشطة خارج الميزانية (عقود التأجير، تحويل الأصول المالية، دمج الوحدات ذات الطابع الخاص)، تطوير الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح غير المالي والإفصاح عبر الانترنت، من خلال دراسة تحليلية لعينة من التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت أهمها في:

- عدم الالتزام الكامل بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية ووجود بعض الممارسات العملية المخالفة للمعايير؛
- وجود قصور في التقارير المالية ناتجة من الممارسات العملية بما لا يفي بمتطلبات حوكمة الشركات نتيجة قصور في معايير المحاسبة المصرية وبما يستدعي ضرورة تحسين وتطوير هذه المعايير؛
- المعايير المحاسبية المصرية تتجاهل الاعتراف برأس المال الفكري؛
- فشل المعايير المحاسبية المصرية في احتواء عقود التأجير داخل الميزانية؛
- وجود مشكلة محاسبية تتمثل في معايير تصنيف والمحاسبة عن تحويلات الأصول المالية؛
- إمكانية اتخاذ دمج الوحدات ذات الطابع الخاص كوسيلة لإجراء العديد من المعاملات خارج الميزانية دون ظهور نتائج هذه الأنشطة في الميزانية، وقد تبين أن المعايير المستخدمة في هذا الدمج معايير كمية يمكن التحايل عليها وغير واضحة ويشوبها القصور، كما تبين عدم وجود إرشادات في معايير المحاسبة المصرية لدمج تلك الوحدات؛

- قصور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق الإفصاح غير المالي؛
- تباين ممارسات الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت من حيث محتوى التقارير المالية ووقتية نشر المعلومات وشكل وأسلوب العرض لعدم وجود معيار محاسبي ينظم تلك الممارسات.

الدراسة الثانية:

قام بها باخة نوال، بوبكري دليلة، **تحت عنوان التدقيق المحاسبي المالي ودوره في تفعلي حوكمة الشركات**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،تخصص محاسبة وإدارة مالية،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيليل،2015-2014.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهومي التدقيق المحاسبي المالي وحوكمة الشركات،وكذلك إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه أكثر المناهج استخداما في العلوم الإنسانية والاجتماعية. توصلت الدراسة إلى أن تقرير مدقق الحسابات يكتسي أهمية بالغة لمستخدمي الكشوف المالية،وأن الشركة تحرص على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات،وأن الاستقلالية والحياد أساس تعزيز الثقة في رأي المدقق.

الدراسة الثالثة:

دراسة بشرى فاضل خضير،2009، بعنوان **الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية-دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدجة في سوق العراق للأوراق المالية.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد استندت الدراسة في جانب منها على تحليل نتائج نموذجين اثنين من استمارات الاستبيان المعدة لتحقيق هدف الدراسة، صممت الأولى لاستقصاء آراء الأكاديميين والخبراء بشأن دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية، في حين صممت الثانية لتقويم نظام المعلومات المحاسبية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبالتالي تقويم دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت أهمها في أن تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية يتوقف على ما يتاح لها من معلومات، ولاسيما المعلومات المحاسبية، والتي يتمثل وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت أهمها في أن تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية يتوقف على ما يتاح لها من معلومات، ولاسيما المعلومات المحاسبية، والتي يتمثل

المطلب الثالث : القيمة المضافة للدراسة

أولا : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

بغرض الكشف عن أهم أوجه التشابه والاختلاف في الدراسات السابقة

الجدول رقم (01) : أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
مجيليل خليصة	متغير مستقل النظام المحاسبي المالي	هدفت الدراسة إلى دراسة دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية من خلال إبراز المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات ومن ثم تبيين الدور المحاسبي في تحقيق هذه الأخيرة
نعمة سليمة	متغير مستقل النظام المحاسبي المالي	هدفت الدراسة إلى إبراز أثر إصلاح النظام المحاسبي على مهنة التدقيق وكذا على مهنة محافظ الحسابات ومدى أهمية تكييفها مع المعايير الدولية للتدقيق، وذلك من خلال تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي والتطرق إلى الإصلاحات التي تصمنها القانون 10-01
أحمد جميلة	متغير مستقل النظام المحاسبي المالي	هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية استخدام المحاسبة على مستوى البنك والتعرف على النظام المحاسبي البنكي، وكذلك معرفة كيفية تسجيل على مستوى البنك
سيد محمد سيد مصطفى	متغير تابع حوكمة الشركات	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات،

		وبالتركيز على متطلبات محاسبية معينة هي: الاعتراف والقياس للأصول غير الملموسة المطورة داخليا، الاعتراف بالأنشطة خارج الميزانية (عقود التأجير، تحويل الأصول المالية، دمج الوحدات ذات الطابع الخاص)
باخة نوال بوبكري دليلة	متغير تابع حوكمة الشركات	هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهومي التدقيق المحاسبي المالي وحوكمة الشركات،وكذلك إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.
بشرى فاضل خضير	متغير تابع حوكمة الشركات	تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ثانيا : أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

تمثلت الاستفادة من الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- إثراء مشكلة الدراسة .
- الاستفادة من تحليل ونتائج الدراسات السابقة .
- اختيار المنهج المناسب للدراسة .
- اختيار الأساليب المناسبة للدراسة .
- الحصول على المراجع المناسبة.

ثالثا : القيمة المضافة :

تظهر القيمة المضافة لدراستنا في كونها درست أثر النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، حيث تناولت الدراسات السابقة موضوعي النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات مع متغيرات أخرى، حيث أجريت الدراسة على عمال شركة ميتالكو أكستررزيون–وحدة اكستررزيون الألمنيوم.سنة 2022

خلاصة الفصل:

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية في الشركات على اختلاف أنواعها ، إذ يساهم في تقديم تحليل واضح حول طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها . من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ما جعلها ملزمة بتغير المخطط المحاسبي الوطني وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي ، وهذا من أجل جلب مستثمرين أجانب وتحضير الجزائر للانضمام إلى المنظمة التجارية ، مما يجعل قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح تكون رشيدة وذات مصداقية وشفافية .وهذا النظام كان له أثر على الحوكمة وذلك للأن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي بإمكانه القضاء على التلاعب والغش والفساد الإداري حيث يعيد الثقة في القوائم المالية ، ويسعى إلى بلوغ الجودة

.

الفصل الثاني :

دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة شركة ذات مسؤولية محدودة ميتالكو أكستررزيون-وحدة اكستررزيون الألمنيوم.

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول على الجانب النظري سنتطرق في الفصل الثاني على الجانب التطبيقي،وذلك لدراسة دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات على أرض الواقع،وتم الاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع البيانات ثم تحليلها وبعد ذلك الوصول إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا،وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول: عموميات حول شركة ميتالكو اكسترزيوم (وحدة الالمنيوم)

المبحث الثاني : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الاستبيان.

المبحث الأول : عموميات حول شركة ميتالكو اكسترزيوم (وحدة الالمنيوم)

سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية شركة ميتالكو اكسترزيوم و أهدافها و نحاول أن التعرف على المصلحة المالية و المحاسبية و أهميتها

المطلب الأول : ماهية شركة ميتالكو اكسترزيوم .

سنحاول في هذا المطلب التطرق و دراسة شركة ميتالكو اكسترزيوم من خلال التعريف بها و تطورها و إبراز إمكانياتها المالية و المادية.

1- تعريف شركة ميتالكو اكسترزيوم

تعتبر شركة ميتالكو اكسترزيوم شركة مساهمة ذات طابع صناعي تجاري ، و هي شركة أجنبية حديثة النشأة و ذلك من خلال الصناعات المعدنية و تمثل جزء من مجموعة الشركات تقوم بتصنيع أقراص الالمنيوم في شرق إفريقيا منذ سنة 1980 م ، مقرها الأساسي في مصر ، كما تقوم بنشاطات أخرى كصناعة المضخات و عتاد الري والأعمدة الكهربائية .

إن شركة ميتالكو اكسترزيوم (وحدة الالمنيوم) هي شركة فرعية تقع في بلدية العطاف بولاية عين دفلى حيث تبعد على مقر الولاية بحوالي 35 كلم و لا تملك الدولة الجزائرية أسهم في الشركة ، يقد عدد العمال في هذه الشركة 170 عامل و تقدر الطاقة الإنتاجية ب انجاز حوالي 210 كلم من طول أقراص الألمنيوم خلال السنة و تملك الشركة مساحة شاسعة للتخزين قبل تسويقها .

2- نشأة الشركة

تأسست شركة ميتالكو اكسترزيوم بشارع القدس بالجزائر العاصمة برأس مال قدره 100000 دج ، و بعد سنتين تم تغيير المقر من العاصمة الى مدينة العطاف ولاية عين الدفلى بالمنطقة الصناعية ببئر النحاس ، و في سنة 2008 أرتفع رأس المال الشركة 9000000 دج ، و يرتفع سنة 2012 إلى 20000000 ، أما سنة 2016 تم رفع الرأس المال على مرحلتين الأولى في شهر جويلية إلى 500000000 دج ثم في المرحلة الثانية في شهر ديسمبر الى 1000000000 دج .

3- أهمية الشركة

إن تواجه مؤسسة اقتصادية – شركة صناعية– في محيط اجتماعي في حيز زماني و مكاني تجعلها تؤثر و تتأثر فيه و هذا ما نلمسه من تأسيس هذه الشركة حيث ترتب عليها أهمية بالغة التي يمكن أن نصنفها إلى نوعين :

3-1- الأهمية الاجتماعية :

يمكن حصرها فيما يلي:

- توفير الشغل : إن إنشاء هذه الشركة تعمل على توفير مناصب الشغل و هو ما يسمح بامتصاص البطالة و تختلف نسبة توفير الشغل حسب حجم الشركة و نوع النشاط التي تنشط فيه و كذا التكنولوجية المتبعة في الشركة.
- التأثير على الأجور : للشركة دور هام في تحديد الأجور و بقوة استقطابها لليد العاملة إلى المناطق النائية أو قصر تحويل العمال نحو قطاع معين فصد تنميته و تطويره .
- دفع عجلة التغيير : إن إنشاء شركة في وسط جغرافي و عمراني يؤثر كثيرا في النسيج العمراني بحيث يتم شق طرقات و إقامة سكنات للعمال مع مرافق عامة إضافة إلى بناء الشركة.

3-2- الأهمية الاقتصادية :

بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي تخلفها الشركة حيث سبق ذكرها أعلاه ، تكتسي أهمية اقتصادية بالغة يمكن حصرها فيما يلي :

- التأثير على الاستهلاك : إن سياسة البيع و الديوان التي تتبعها الشركة تؤثر على سياسة استهلاك المجتمع ، فزيادة المبيعات و تنوعها تؤدي إلى خلق المنافسة و بالتالي انخفاض الأسعار مع تنوع السلع المعروضة و هذا يفيد الطبقة العامة.

من خلال ما تم التطرق إليه أعلاه نستنتج مدى أهمية المؤسسات الاقتصادية و باعتبار إن هذه الشركة تقوم بنشاطها فهي تكتسي أهمية كما تسعى لتحقيق أهداف .

4-أهداف شركة ميتالكو اكسترزيوم

تسعى هذه الشركة من خلال نشاطها الى تحقيق جملة من الأهداف و أهمها فيما يلي:

4-1- الأهداف الاقتصادية :

تكمن الأهداف الاقتصادية للشركة فيما يلي:

- تحقيق الربح : هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الشركة من خلال نشاطها حتى تضمن سيرورتها و توسيع نشاطها و تضمن القوة للشركة.
- تحقيق المتطلبات المجتمعية : هو الهدف المرتبط بدور الشركة في إنتاج و بيع منتجاتها سواء أكانت خدماتية او سلع مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.

- عقلنة الإنتاج : هو ترشيد الشركة لعملية الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بالاعتماد على التخطيط الدقيق و الجيد مع الحرص على تفعيل دور الرقابة مع عملية التنفيذ .

4-2- الأهداف الاجتماعية :

تكمن الأهداف الاجتماعية للشركة فيما يلي:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي و الاجتماعي لعمال الشركة.
- تأسيس أنماط الاستهلاك محددة من خلال تأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم .
- الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء الشركة و المساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي.

4-3- الأهداف التكنولوجية :

يمكن تحديد الأهداف التكنولوجية التي تسعي تحقيقها الشركة فيما يلي:

- ربط البحث العلمي بالإنتاج الصناعي.
- إدماج التكنولوجي من اجل رفع الإنتاج و تحسينه.
- مواكبة التطور التكنولوجي للحفاظ على القدرة التنافسية في السوق.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ميتالكو اكسترزيوم .

عرض الهيكل التنظيمي لشركة ميتالكو اكسترزيوم

نتيجة أهمية و دور شركة ميتالكو اكسترزيوم جعل هيكلها التنظيمي يتفرع الى فروع عدة حيث يتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم(02–01): الهيكل التنظيمي شركة ميتالكو اكسترزيوم

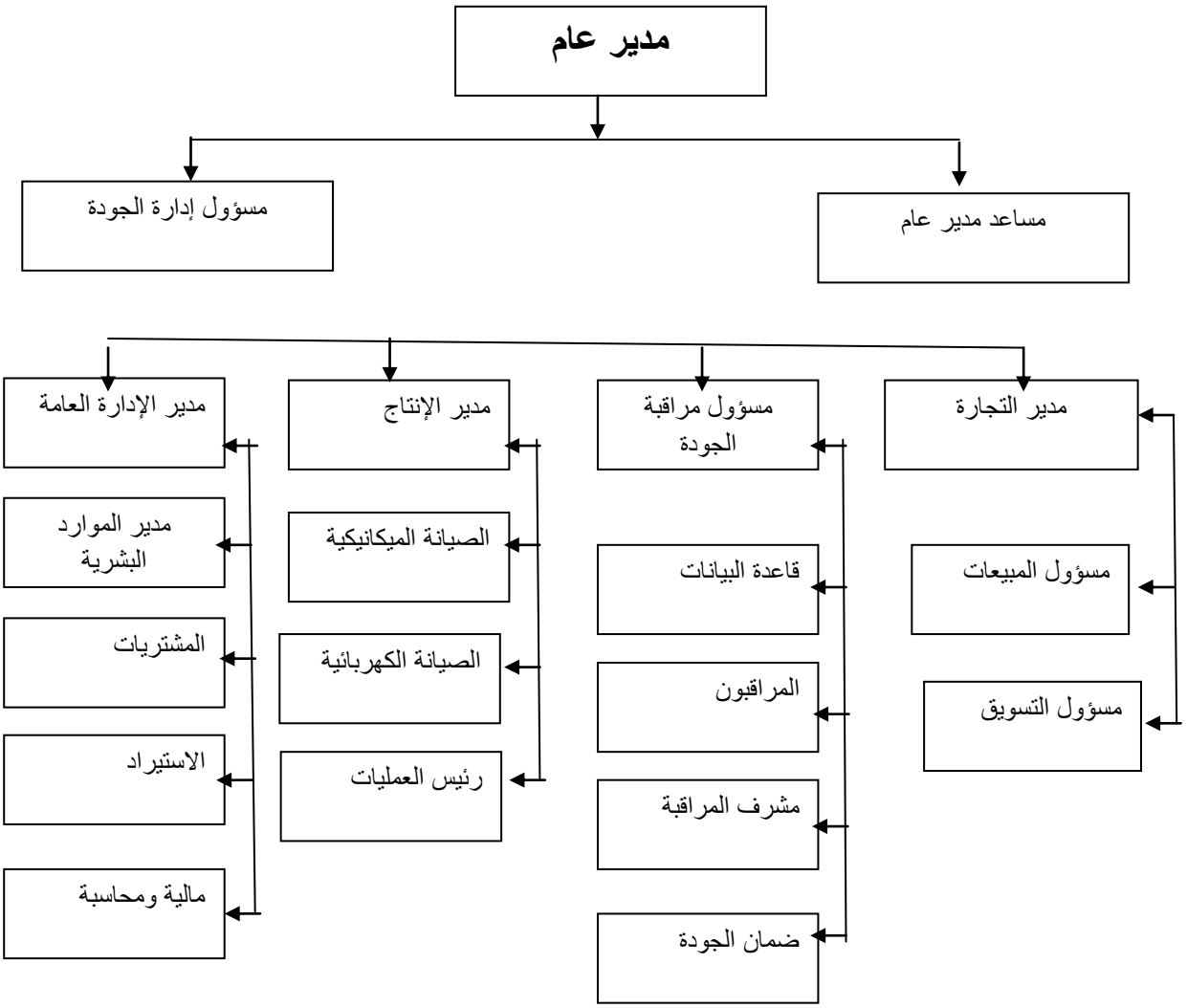

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف شركة شركة ميتالكو اكسترزيوم

تقوم إي شركة كان نوعها بالاعتماد على ما يسمى بالهيكل التنظيمي لهذا الأخير أنواع متعددة و مختلفة حيث تقوم الشركة على اختيار النوع الذي بلائمها و يتناسب و سياستها و إستراتيجيتها و مكانتها و و نظرنها التوسعية ، و الهدف من الهيكل التنظيمي هو التنسيق و توزيع المهام و الإشراف لتحقيق أهداف الشركة المسطرة ، و من بين هذه الشركات نجد شركة ميتالكو اكسترزيوم (وحدة الالمنيوم) الذي يعتمد على صنف من الهيكل التنظيمي موزع و مقسم وفق ما يلي :

المديرية العامة : يمثلها المدير العام بالإضافة إلى مسئول إدارة الجودة و تتلخص مهامهم فيما يلي:-

- التنسيق بين الإدارة و مختلف مصالح الفروع.
- السهر غلى السير الحسن لمصالح الشركة.
- تحديد الخطوط العريضة لسياسة الشركة.
- متابعة و مراقبة برنامج الإنتاج و التسويق.
- ممارسة التوجيه و الرقابة.
- ضمان امن المصنع.

و تلي المديرية العامة 4 فروع إدارية و هي :

1- **مدير التجارة** : بشرف على قسم المبيعات و قسم التسويق من خلال توجيهات و الخطط الإستراتيجية و شمل هذا الفرع :

1-1- **مدير المبيعات** : الموظف المسؤول عن متابعة مبيعات في المؤسسة و يحرص على تقييم كافة العمليات الخاصة بالمبيعات بشكل مستمر و من مهامه:

- تصميم الخطط السنوية الخاصة في قسم المبيعات من خلال الاعتماد على دراسة متطلبات السوق متابعة متطلبات الزبائن من اجل العمل على توفيرها.
- تحديد الأهداف الإستراتيجية للمبيعات عن طريق وضع مجموعة من التوقعات حول حجم المبيعات التي سيتم تحقيقها مقارنة بكمية الإرباح التي تشمل الإيرادات.
- المساهمة في الحفاظ على سعر البيع بالاعتماد على ضمان وجود توازن دائم بين العرض و الطلب.
- تحديد و ضبط الأسعار الخاصة بالمبيعات من خلال متابعة المنافسة مع الشركات الأخرى التي تقدم أنواع مشابهة التي تعرضه الشركة.

1-2- **مدير التسويق** : يقوم بتحديد الأهداف و الرؤية الإستراتيجية للشركة و تحليل البيئة التنظيمية الداخلية و الخارجية للتعرف على مواطن القوة و الضعف و الفرص و التهديدات في إدارة التسويق ، كما يقوم بإعداد الخطط التسويقية و تنظيم النشاط التسويقي ، حيث تتلخص مهامه فيما يلي:

- الدعاية و الإعلام.

- الترويج للإنتاج و السلع.
- البحث و اختيار منافذ البيع.
- وضع إستراتيجية التسويق.

2- مسؤول مراقبة الجودة

تتجلى مهامه فيما يلي:

- المتابعة لعملية تصنيع الأقراص و المعدات.
- مراقبة و الإشراف على استقبال المواد الأولية و الوقوف عن إمكانية دخول إنتاج جديد.

و يشرف هذا المسؤول على الجهات التالية:

- قاعة البيانات.
- المراقبون.
- مشرف مراقبة الجودة.
- ضمان الجودة.

3- **مدير الإنتاج** : يقوم بإدارة عملية الإنتاج و تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف التنفيذية المسيرة للشركة و من المهام المنوط له:

- تخطيط الموارد.
- ترسيم النشاطات الإنتاجية.
- مراقبة نشاطات الإنتاج.

و يشرف مدير الإنتاج على الجهات التالية:

- الصيانة الميكانكية.
- الصيانة الكهروبائية.
- رئيس العمليات.

4- مدير الإدارة العامة: يشرف على كافة العمليات الإدارية كما يشرف على الفروع التالية:

- الموارد البشرية.
- المشتريات.
- الاستيراد.
- المالية و المحاسبة.

كما يشرف مسؤول المالية و المحاسبة على المصالح التالية:

- انجاز مختلف الوظائف المحاسبية و حساب النتيجة الصافية في نهاية السنة.
- السهر على دفع الديون و القروض.
- الحرص على أملاك المؤسسة و متابعة العقود.
- تحديد تكاليف الإنتاج و تطبيق سلم أسعار البيع و المخطط المحاسبي.

المطلب الثالث : مفهوم المصلحة المالية و المحاسبية لشركة ميتالكو اكسترزيوم .

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف أكثر على المصلحة المالية و المحاسبية ، أهميتها و مهامها

1–تعريف **المصلحة المالية و المحاسبية للشركة :**

تعتبر المصلحة المالية و المحاسبية التبعة لشركة ميتالكو اكسترزيوم اهم مصلحة في الشركة لكونها تتضمن مختلف المعاملات المالية للشركة ، و تم تجميعها بطريقة منظمة وفق قواعد و مبادئ دقيقة و متكاملة ، تعتمد في مهامها على نصوص قانونية و تنظيمية خاصة وفق القانون التجاري و قانون المالية و قانون متعلق بالضرائب و قانون البنوك...الخ.

تقوم هذه المصلحة على معالجة المعلومات المحاسبية و المالية و كذلك لتسجيل و تلخيص المعاملات التي تتم سواء كانت من الداخل او الخارج و العلاقة بينها و بين المصالح الأخرى ذات علاقة تكامل إذ تعتبر القلب النابض لمصلحة التجارة و التموين الموارد البشرية ، و تقوم المصلحة بوظيفتها في ظروف جيدة سواء أكانت مادية أو معنوية.

2– **أهمية المصلحة المالية و المحاسبية للشركة :**

تتجلى أهمية هذه المصلحة فيما يلي:

- تسجيل المعاملات المالية و يطلق على هذه الوظيفة بلغة المحاسبة اسم مسك الدفتر.
- قياس ربحية او خسارة فلها اثر مهم لا يمكن إغفاله أبدا نظرا للتعقيدات المصاحبة لبعض الشركات.
- لها تأثير في اتخاذ القرار.
- هي وسيلة من وسائل توصيل المعلومات.
- نقل المعلومات للأطراف الخارجية و لها دور في مساعدة أصحاب الشركات التجارية على توصيل المعلومات المحاسبية للإطراف الخارجية و تشمل كل من الأفراد و المنشآت التي تتعامل ماليا مع هذه الشركات.

- نقل المعلومات للأطراف الداخلية و هو دور المحاسبة المالية في اهتمام بالمستخدمين و يشكلون القسم المالي و كافة الأفراد التي تعتمد مهامهم على توزيع الأرباح وفق الأسهم و يمكن استخدام أصحاب الشركات لهذه المعلومات المالية من اجل تحديد نقاط القوة و الصعب عند العمال .

3- مهام المصلحة المالية و المحاسبية للشركة :

تكمن مهامها فيما يلي :

- تنفيذ الإجراءات المالية و المحاسبية المعتمدة في الشركة .
- الرقابة على كافة المستندات الصادرة و الواردة إلى قسم المحاسبة و التأكد من صحتها و احتوائها على التواقيع اللازمة .
- مراجعة سندات القيد و اعتمادها قبل تسجيلها في الحسابات المعنية .
- تدقيق جداول الرواتب و الأجور شهريا و التأكد من صحة احتساب الإضافات و الخصوصيات على مستحقات الموظفين و العمال و إدخال أي تعديلات في وضعية الموظفين و العمل على ملفاتهم في الكمبيوتر.
- التأكد من التزام كافة الأقسام بالتعليمات المالية للشركة.
- الاستفسار عن أي معلومة تخص الشركة.
- نصح الشركة بما تراه في مصلحتها.
- القيام بتسجيل العمليات بشكل صحيح حسب نوع الشركة و نشاطها.
- إعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.
- مراجعة العقود و كافة الالتزامات قبل إبرامها مع الغير لتحديد أثرها المالي على الشركة و إيداع الملاحظات عليها.

4- الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبية

بخصوص توزيع المهام قي قسم المالية و المحاسبية ، نجد مدير الإدارة العامة و يليه المحاسب الرئيسي و مساعدين ، فالشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبية لشركة ميتالكو اكسترزيوم

5- تحديد نقاط القوة و الضعف للشركة

بعد إجراء التربص داخل شركة ميتالكو اكسترزيوم و مصلحة المالية و المحاسبية و بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الشركة بالإضافة لى التحليل الذي قمت به ، تبين لنا ان هناك العديد من نقاط القوة و أخرى سلبية التي تتميز بها الشركة و المصلحة و المصلحة .

أ- بالنسبة لنقاط القوة التي تتميز بها الشركة ،

يمكن حصرها فيما يلي:

- تعدد المكاتب و المصالح و هذا ما يخلق جو مناسب و بذل جهد.
- معنويات الموظفين مرتفعة.
- ارتفاع نسبة الربح.
- اتساع حصة السوق.

ب- بالنسبة لنقاط الضعف

حيث تسعى الشركة للتخلص منها و التقليل من تأثيرها و يمكن حصرها في:

- الاتصال بين المصالح و الأقسام شبه منعدم و هو ما يخلق نزاعات و كذا نقص الفرص المتاحة.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة

مختلف المعلومات والبيانات التي تم جمعها تساعد في تحليل ومناقشة فرضيات الموضوع، وعليه يحتوي هذا المبحث على تبيان الطريقة المتبعة في إنجاز الدراسة الميدانية التي قمنا بها مع تحديد مختلف الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في إنجاز الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة الميدانية، قمنا عينة من عمال ميتالكو أكسترزيون–وحدة اكسترزيون الألمنيوم. وذلك كعينة ممثلة للمجتمع الكلي، وقد اقتصرت الدراسة على هذه العينة نظرا لمتطلبات الوقت والجهد والتكلفة.

1* مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع هذه الدراسة في عمال ميتالكو أكسترزيون–وحدة اكسترزيون الألمنيوم

2* عينة الدراسة: تضمنت عينة الدراسة 40 مستجوب (عامل) من عمال ميتالكو أكسترزيون–وحدة اكسترزيون الألمنيوم وامتدت فترة توزيع وجمع الاستمارات 7 أيام مستخدمين.

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية: تم توزيعهم على (النوع الاجتماعي، السن، المستوى التعليمي ، سنوات الخبرة).

3* متغيرات الدراسة: شملت الدراسة متغيرين هما:

- المتغير المستقل: النظام المحاسبي المالي محاولين معرفة العلاقة بينه وبين حوكمة الشركات
- المتغير التابع: يتمثل في حوكمة الشركات.

4* نموذج الدراسة: الشكل الموالي يوضح نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

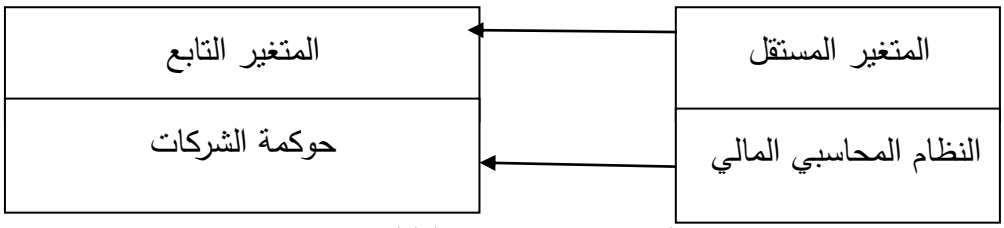

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

تم الاعتماد على عدد من الأدوات لأجل تجميع وتحليل مختلف البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، حيث تعددت الأدوات بين ما تم الاعتماد عليه في عملية الجمع ومنها ما تم استخدامه في عملية التحليل.

1- الاستبيان: يعد من أهم أساليب جمع البيانات من مصادرها الأولية، وهو عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المصممة للتوصل من خلالها إلى حقائق علمية تهدف إليها الدراسة، وقد استخدمنا الاستبيان في الدراسة.

ويتكون الاستبيان المخصص لهذه الدراسة من العناصر التالية:

أ-الخطاب الموجه: وفيه تم مخاطبة أفراد العينة وطلب منهم تعاونهم في الإجابة على فقرات الاستبيان، وقد تضمن عنوان المذكرة والجامعة المقدمة إليها، وكذا التأكيد على سرية المعلومات التي سيتم جمعها وأنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي لا غير.

ب-فقرات الاستبيان: قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الاستقصاء من خلال الاستبيان في جمع البيانات الأولية، وقد تم تقسيم الاستبيان وتقسيمه إلى أربعة أقسام كما يلي:

- **الجزء الأول:** يتعلق بالمعلومات الشخصية للعينة (النوع الاجتماعي، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة).
- **الجزء الثاني:** يحتوي معلومات حول المتغير المستقل (النظام المحاسبي المالي)، ويحتوي 10 عبارات.
- **الجزء الثالث:** يحتوي عبارات حول (حوكمة الشركات) وفيه 16 عبارات.

وقد تم الاعتماد إجابات على فقرات الاستبيان من خلال مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة المستجوبين على كل عبارة من العبارات، حيث تم تحديد درجة الموافقة كما يلي:

الجدول رقم (02): سلم ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن الأهمية النسبية لاستجابة أفراد العينة تم تحديدها على أساس قيم المتوسط الحسابي التي تتوزع حسب الدرجات للقيم المتجمعة النازلة كحاصل قسمة المدى على عدد الفئات الخاصة بمقياس ليكرت، فالمدى هو الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة كما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{4}{5} = 0.8$$

- من 1 إلى 1.79 غير موافق بشدة؛
- من 1.80 إلى 2.59 غير موافق؛

- من 2.60 إلى 3.39 محايد؛
- من 3.40 إلى 4.19 موافق؛
- من 4.20 إلى 5 موافق بشدة .

2- أداة القياس: قمنا بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر جميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS :Statisiticals Pacage for Social Sience) الإحصائي واستخدام الاختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

لقد تم الاستفادة من البرنامج الإحصائي **SPSS ver23** (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وهو من الأنظمة المتقدمة التي تستخدم هذا النظام في إدارة البيانات وتحليلها في مجالات متعددة ومنها التطبيقات الإحصائية، حيث يستخدم هذا النظام في إجراء التعديلات الإحصائية المختلفة من إدخال البيانات وتلخيصها وعرضها بأشكال هندسية وبيانات وحسابات ومقاييس النزعة المركزية ومعامل الارتباط إضافة إلى تحليلات أخرى.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- **المتوسط الحسابي:** يعتبر من أشهر وأكثر متوسطات النزعة المركزية استخداما وشيوعا في الإحصاء، وهو مركز التوازن لأي ظاهرة.
- **الانحراف المعياري:** يعتبر من أهم المقاييس الإحصائية للتشتت وأكثرها استخداما في النظريات الإحصائية.

5* ثبات أداة الدراسة:

- **الصدق الظاهري للأداة:** بعد إعداد أداة الدراسة (الاستبيان) قمنا بعرضه على الأستاذ المشرف لتصحيح الأخطاء، وقد أشار إلى مجموعة من الملاحظات، والتي تم أخذها بعين الاعتبار في إعداد الاستبيان النهائي وتطبيقه على عينة الدراسة.
- **الصدق البنائي للأداة:** سيتم من خلال هذا الاختبار التأكد من مدى ثبات الفقرات المكونة لأداة الدراسة ، حيث تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (**Alpha de Chronbachsç**) للاتساق الداخلي الذي يأخذ القيمة من 0-1، وحتى يكون هذا المقياس قادر على تحقيق أغراض البحث يجب أن يكون مساويا أو اكبر من 0.6 تعبيرا عن مدى استقرار هذه الأداة وعدم تناقضها مع نفسها، أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): مقياس ألفا كرومباخ

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات
النظام المحاسبي المالي	10	0.966
حوكمة الشركات	16	0.962
الاستبيان ككل	**26**	**0.981**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرومباخ بالنسبة للاستبيان ككل يساوي 0.981 أي بنسبة 98.1% وهي تعتبر نسبة مرتفعة تقترب من الواحد، وهي مقبولة لأنها أكبر من 60%، كما نلاحظ قيمة ألفا كرومباخ لمحور النظام المحاسبي المالي0.966أي بنسبة 96.6%، وبالنسبة لمعامل الثبات لمحور حوكمة الشركات0.962 أي بنسبة 96.2%، مما يوضح لنا أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات بالنسبة لعبارات الاستبيان، وهذا ما يدل على أنه هناك درجة عالية من المصداقية في الإجابات.

المبحث الثالث : عرض ومناقشة نتائج الاستبيان

في هذا المبحث سوف نقوم بمناقشة وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان

بعد القيام بملأ استمارات الاستبيان من قبل أفراد عينة الدراسة واستطلاع رأيهم حول موضوع بحثنا الآن سوف نقوم بتحليل الفقرات المكونة للاستبيان والمتمثلة في البيانات الشخصية، العبارات النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات

أولا: تحليل المعلومات الشخصية

لقد تم توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، كما يلي:

1-النوع الاجتماعي: من مجموع 40 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم(02-04) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	37	%92
	أنثى	3	%8
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25.

الشكل رقم (02-01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

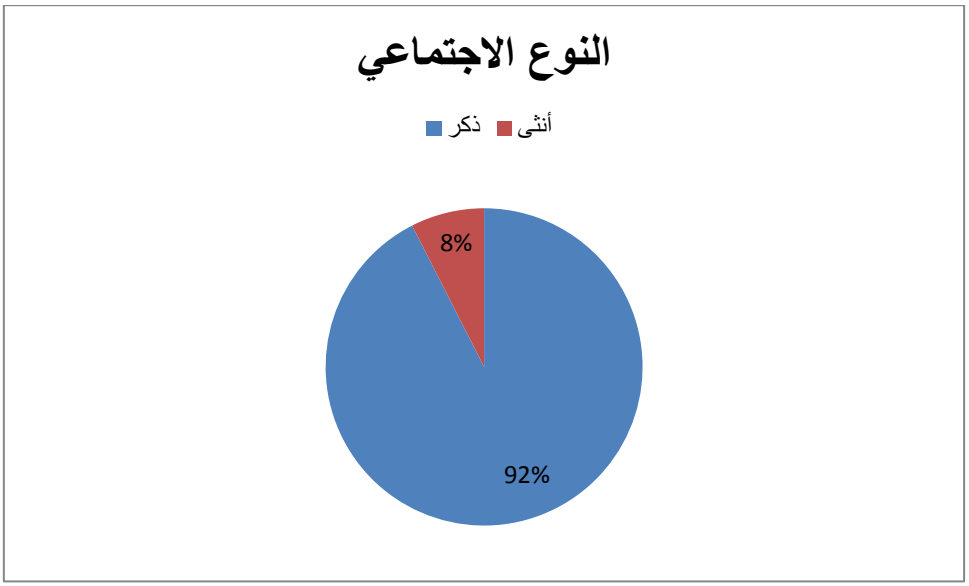

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 92% من أفراد العينة هم ذكور في حين مثلت نسبة 8% نسبة الإناث، ونلاحظ أن النسبة الغالبة هي نسبة الذكور وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة الذي يحتاج قوة بدنية.

2-السن: من مجموع 40 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية

الجدول رقم (02-05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
السن	أقل من 30 سنة	5	12%
	من 30 إلى 40سنة	21	53%
	أكثر من 40سنة	14	35%
	المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25.

الشكل رقم (02-02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

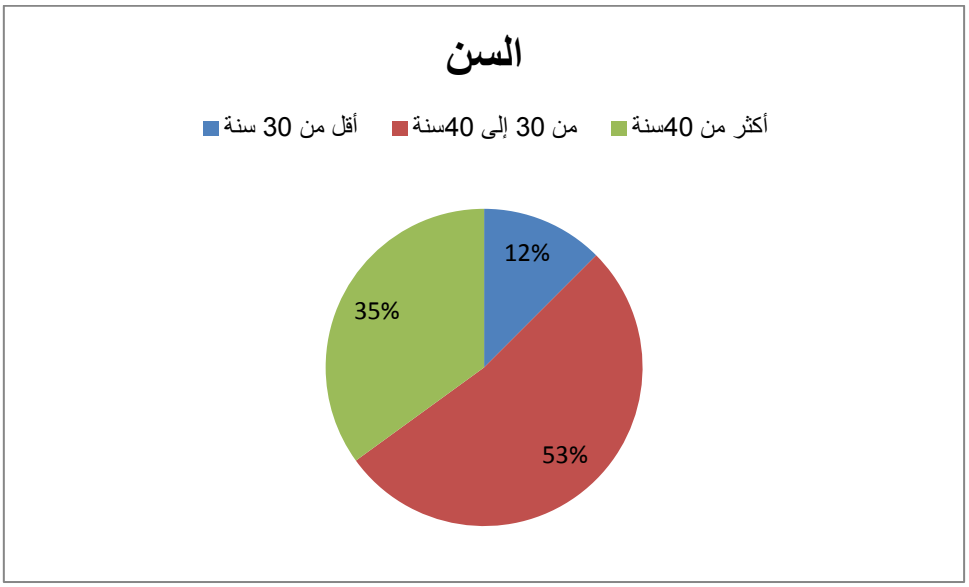

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25.

من خلال الجدول يتبين لنا أن أفراد العينة موزعون بنسبة 53% لفئة التي يتراوح عمرها من 30 إلى 40 سنة ، ثم تليها الفئة التي عمرها أكثر من 40 سنة بنسبة 35%، ثم تليها فئة التي عمرها أقل من 30 سنة بنسبة 12% ، و منه يمكن أن نستنتج أن المؤسسة تمتلك عاملين أغلبهم شباب.

3-المؤهل العلمي: من مجموع 40 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (02-06): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ابتدائي -متوسط	5	%13
	ثانوي	15	%37
	جامعي	20	%50
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

الشكل رقم (02-03) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

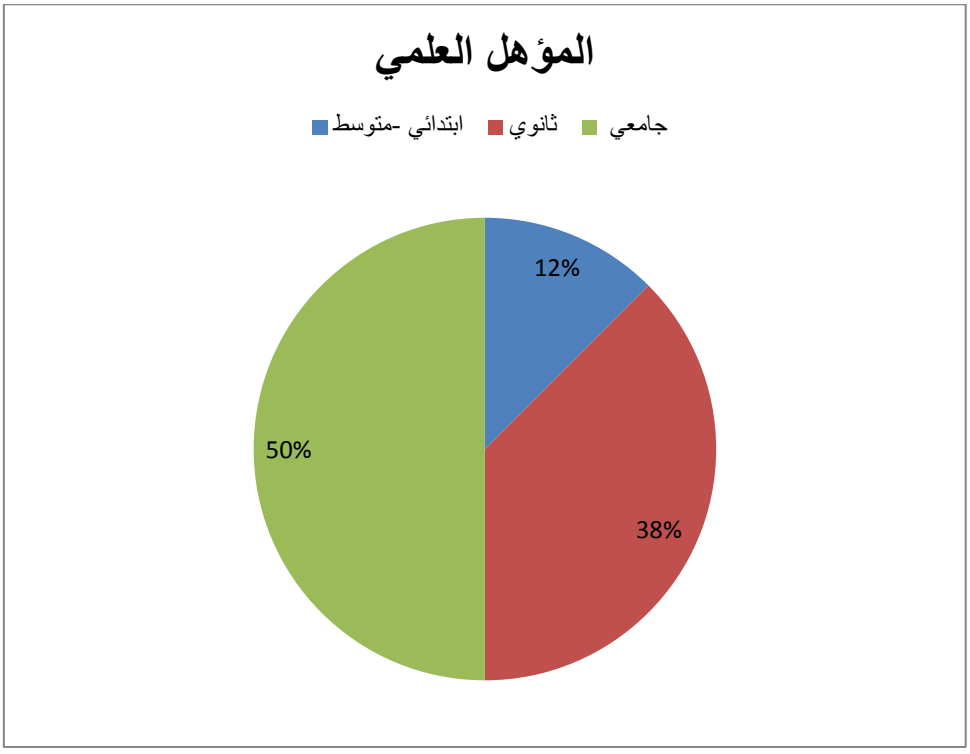

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لأصحاب مستوى جامعي بنسبة 50 % ، ثم تليها فئة أصحاب المستوى ثانوي بنسبة 37%، ثم تأتي فئة أصحاب المستوى التعليمي ابتدائي ومتوسط بنسبة 13%.

4-الخبرة العملية: من مجموع 40 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (02-07): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	8	%20
	من 5-10 سنوات	19	%48
	أكثر من 10 سنوات	13	%32
	المجموع	40	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25.

الشكل رقم(02-04) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب مستوى الخبرة العملية

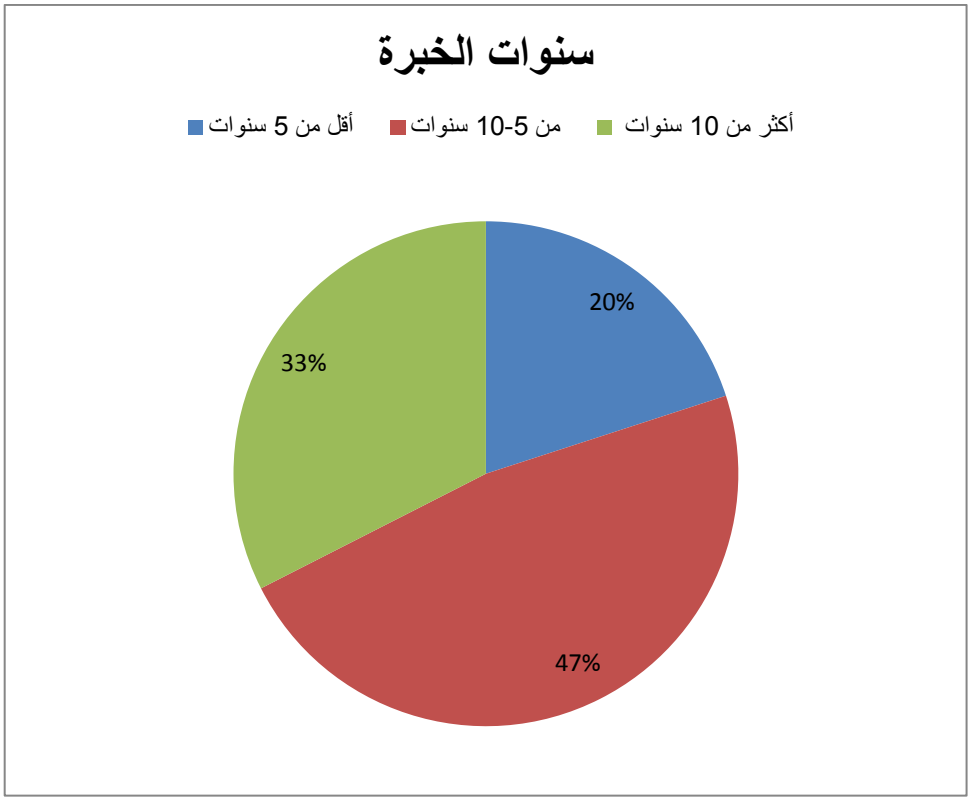

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة ذات النسبة الأعلى هي الفئة التي لها خبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 48%، ثم تليها فئة أصحاب الخبرة الطويلة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 32% ، ثم تليها فئة أصحاب الخبرة القصيرة الأقل من 5 سنوات بنسبة 20% ، ويمكن أن نلاحظ أن المؤسسة تملك موظفين ذو خبرة جيدة تساعدهم على أداءهم بشكل جيد .

ثانيا: تحليل محاور الاستبيان

المحور الأول: النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (02–08): توزيع إجابات أفراد العينة حسب المحورالأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	نظام المحاسبي المالي في الشركة مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق البيئة الجزائرية	3.32	1.43
02	يساهم النظام المحاسبي المالي في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية.	3.25	1.46
03	يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة قدرة الشركات الجزائرية على التسجيل في الأسواق المالية	4.12	1.15
04	يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية	3.57	1.15
05	يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم إجراء دورات تكوينية كافية لتكوين الإطارات المحاسبية	3.92	1.30
06	يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية.	3.65	1.12
07	يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي	3.72	0.96
08	لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي.	3.37	1.53
09	لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب وضع هيئة لرصد التغيرات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	3.40	1.27
10	لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف البرامج الجامعية مع البيئة المحاسبية للمعايير إعداد التقارير المالية.	3.15	1.62
	المجموع	**3.55**	**1.17**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

تحليل العبارات :

1. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي في الشركة مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق البيئة الجزائرية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.32والانحراف المعياري 1.43 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول أن النظام المحاسبي المالي في الشركة مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق البيئة الجزائرية.
2. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.25والانحراف المعياري 1.46 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية.
3. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يساهم في زيادة قدرة الشركات الجزائرية على التسجيل في الأسواق المالية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.12والانحراف المعياري 1.15 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في زيادة قدرة الشركات الجزائرية على التسجيل في الأسواق المالية.
4. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57والانحراف المعياري 1.15 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية.
5. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يواجه صعوبة بسبب عدم إجراء دورات تكوينية كافية لتكوين الإطارات المحاسبية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.92والانحراف المعياري 1.30 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مواجهة النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم إجراء دورات تكوينية كافية لتكوين الإطارات المحاسبية.
6. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يواجه صعوبة بسبب عدم ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.72والانحراف المعياري 1.12 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مواجهة النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية.
7. من خلال الجدول يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يواجه صعوبة بسبب عدم تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.72والانحراف المعياري 0.96 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مواجهة النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي.

8. من خلال الجدول يتبين لنا أنه لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.37والانحراف المعياري 1.53 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول أنه لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي.
9. من خلال الجدول يتبين لنا أنه لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب وضع هيئة لرصد التغيرات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.40والانحراف المعياري 1.27 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول أنه لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب وضع هيئة لرصد التغيرات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
10. من خلال الجدول يتبين لنا أنه لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف البرامج الجامعية مع البيئة المحاسبية للمعايير إعداد التقارير المالية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.15والانحراف المعياري 1.62 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول أنه لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف البرامج الجامعية مع البيئة المحاسبية للمعايير إعداد التقارير المالية.

المحور الثاني: حوكمة الشركات.

أولا : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

الجدول رقم (02–09): يمثل إجابات الأفراد نحو البعد الأول (ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات) في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفعالية والمرونة الكافية	3.35	1.35
02	وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.	3.50	1.26
03	يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة	3.97	1.22
04	تمنح لجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.	4.65	0.53
المجموع		**3.86**	**0.89**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

تحليل العبارات :

1. من خلال الجدول يتبين لنا أن إطار الحوكمة المطبق يتميز بالفعالية والمرونة الكافية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.35والانحراف المعياري 1.35 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول تميز إطار الحوكمة المطبق بالفعالية والمرونة الكافية.
2. من خلال الجدول يتبين لنا أنه توجد أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.50والانحراف المعياري 1.26 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.
3. من خلال الجدول يتبين لنا أنه يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.97والانحراف المعياري 1.22 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.
4. من خلال الجدول يتبين لنا أنه تمنح لجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.65والانحراف المعياري 0.53 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول منح لجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها .

ثانيا :دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة .

الجدول رقم (02–10): يمثل إجابات الأفراد نحو البعد الثاني (دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة) في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	3.55	1.41
02	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	3.75	1.10
03	يحصل أصحاب المصالح على تعويض عن انتهاك حقوقهم	3.15	1.49
04	تحرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها	3.07	1.55
المجموع		**3.38**	**1.33**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

تحليل العبارات :

1. من خلال الجدول يتبين لنا أنه يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.55والانحراف المعياري 1.41 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون .
2. من خلال الجدول يتبين لنا أنه توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.75والانحراف المعياري 1.10 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.
3. من خلال الجدول يتبين لنا أن أصحاب المصالح يحصلون على تعويض عن انتهاك حقوقهم ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.15والانحراف المعياري 1.49 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول حصول أصحاب المصالح على تعويض عن انتهاك حقوقهم.
4. من خلال الجدول يتبين لنا أن الشركة تحرص على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.07والانحراف المعياري 1.55 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول حرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها.

ثالثا :المعاملة العادلة بين كافة المساهمين .

الجدول رقم (02–10): يمثل إجابات الأفراد نحو البعد الثالث (المعاملة العادلة بين كافة المساهمين) في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة	3.42	1.27
02	يوجد حماية لصغار المساهمين	3.15	1.49
03	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية	3.40	1.27
04	تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة	3.57	1.12
	المجموع	**3.58**	**1.27**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

تحليل العبارات :

1. من خلال الجدول يتبين لنا أنه يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.42والانحراف المعياري 1.27 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة.
2. من خلال الجدول يتبين لنا أنه توجد حماية لصغار المساهمين ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.15والانحراف المعياري 1.49 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول وجود حماية لصغار المساهمين.
3. من خلال الجدول يتبين لنا أن المساهمون في اجتماع الجمعية العامة يحصلون على معاملة متساوية ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.40والانحراف المعياري 1.27 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول حصول المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية.
4. من خلال الجدول يتبين لنا أنه تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57والانحراف المعياري 1.12 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول عملية تصويت المساهمين الأجانب تتم بسهولة.

رابعا :حماية حقوق المساهمين

الجدول رقم (02–11): يمثل إجابات الأفراد نحو البعد الرابع (حماية حقوق المساهمين) في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة	3.35	1.23
02	يناقش المساهمون تقرير المراجعة الخارجية في اجتماعات الجمعية العامة	4.55	0.63
03	يشارك المساهمون برأيهم في سياسات مكافآت الشركات	3.65	1.44
04	يعرض المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء التعارضات في المصالح	3.82	1.12
	المجموع	**3.84**	**0.86**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

تحليل العبارات :

1. من خلال الجدول يتبين لنا أنه يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.35والانحراف المعياري 1.23 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة.
2. من خلال الجدول يتبين لنا أن المساهمون يناقشوا تقرير المراجعة الخارجية في اجتماعات الجمعية العامة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.55والانحراف المعياري 0.63 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مناقشة المساهمون تقرير المراجعة الخارجية في اجتماعات الجمعية العامة.
3. من خلال الجدول يتبين لنا أن المساهمون يشاركون برأيهم في سياسات مكافآت الشركات ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.65والانحراف المعياري 1.44 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول مشاركة المساهمون برأيهم في سياسات مكافآت الشركات
4. من خلال الجدول يتبين لنا أن المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء يعرضوا التعارضات في المصالح ،حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.82والانحراف المعياري 1.12 أي يدل هذا على عدم تشتت آراء العينة حول عرض المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء التعارضات في المصالح.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

بعد تحليل ومناقشة نتائج إجابات عينة الدراسة سوف نتطرق إلى اختبار قابلية النتائج للتعميم على مجتمع الدراسة على أنها نتائج معنوية تعكس فعلا الواقع محل الدراسة ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتحويل كل محور لبعد إحصائي بجمع عباراته عن طريق المتوسطات الحسابية وتحويلها لعبارة وحيدة تمثل المحور وبعد الحصول على الأبعاد الأربعة التي تمثل المحاور قمنا بتطبيق اختبار T للعينة الواحدة One Sample T Test لاختبار كل بعد والبحث عن إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية.

$$.t = \frac{\bar{x} - u}{s/\sqrt{n}}$$

حيث: $\bar{x}$ المتوسط الحسابي

u الوسط الحسابي للمجتمع

s الانحراف المعياري للعينة

n حجم العينة

*اختبار الفرضيات باستخدام T عند مستوى دلالة $Sig(\alpha)$ 5% الذي يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% مما يعكس مجال الثقة بين 95% وهذا على أساس قاعدة القرار التالية:

–قبول الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت فيه $Sig(\alpha) > 5\%$.

–قبول الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة $Sig(\alpha) < 5\%$.

وعليه إذا كان $Sig(\alpha) < 5\%$ فهذا يعني و يبين أن إجابات أفراد العينة بعيدة عن مركز الحياد.

- **اختبار الفرضية الأولى:** يوفر النظام المحاسبي المالي أي إطار فعال لحوكمة الشركات
- **الفرضية الصفرية:** لا يوفر النظام المحاسبي المالي أي إطار فعال لحوكمة الشركات.
- **الفرضية البديلة** : يوفر النظام المحاسبي المالي أي إطار فعال لحوكمة الشركات.

الجدول رقم (02–12) : اختبار الفرضية الأولى .

المتغيرات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة R المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
النظام المحاسبي المالي	40	3.55	1.17	0.925	0.000
إطار فعال لحوكمة الشركات		3.86	0.89		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (02–12) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون المحسوبة بين درجات الأفراد على مقياس النظام المحاسبي المالي وبين درجاتهم على البعد الأول (إطار فعال لحوكمة الشركات) من مقياس حوكمة الشركات إجابات لدى أفراد العينة قدرت ب 0.925وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05)

، وعليه يمكن أن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص يوفر النظام المحاسبي المالي أي إطار فعال لحوكمة الشركات.،أي أن الباحث متأكد بنسبة 95% من نتائج الدراسة مع الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **اختبار الفرضية الثانية:** يوفر النظام المحاسبي المالي الحماية الكفاية لأصحاب المصالح.
- **الفرضية الصفرية:** لا يوفر النظام المحاسبي المالي الحماية الكفاية لأصحاب المصالح.
- **الفرضية البديلة :** يوفر النظام المحاسبي المالي الحماية الكفاية لأصحاب المصالح.

الجدول رقم (02–13) : اختبار الفرضية الثانية .

المتغيرات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة R المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
النظام المحاسبي المالي	40	3.55	1.17	0.916	0.000
الحماية الكفاية لأصحاب المصالح		3.38	1.33		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (02–13) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون المحسوبة بين درجات الأفراد على مقياس النظام المحاسبي المالي وبين درجاتهم على البعد الثاني (الحماية الكفاية لأصحاب المصالح) من مقياس حوكمة الشركات إجابات لدى أفراد العينة قدرت ب 0.916وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه يمكن أن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص يوفر النظام المحاسبي المالي الحماية الكفاية لأصحاب المصالح ،أي أن الباحث متأكد بنسبة 95% من نتائج الدراسة مع الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** يحقق النظام المحاسبي المالي العدالة بين كافة المساهمين.
- **الفرضية الصفرية:** لا يحقق النظام المحاسبي المالي العدالة بين كافة المساهمين.
- **الفرضية البديلة :** يحقق النظام المحاسبي المالي العدالة بين كافة المساهمين.

الجدول رقم (02–14) : اختبار الفرضية الثالثة .

المتغيرات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة R المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
النظام المحاسبي المالي	40	3.55	1.17	0.929	0.000
العدالة بين كافة المساهمين		3.58	1.27		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (02-14) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون المحسوبة بين درجات الأفراد على مقياس النظام المحاسبي المالي وبين درجاتهم على البعد الثالث (العدالة بين كافة المساهمين) من مقياس حوكمة الشركات إجابات لدى أفراد العينة قدرت ب 0.929وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه يمكن أن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص يحقق النظام المحاسبي المالي العدالة بين كافة المساهمين ،أي أن الباحث متأكد بنسبة 95% من نتائج الدراسة مع الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **اختبار الفرضية الرابعة:** يضمن النظام المحاسبي المالي حقوق المساهمين.
- **الفرضية الصفرية:** لا يضمن النظام المحاسبي المالي حقوق المساهمين.
- **الفرضية البديلة :** يضمن النظام المحاسبي المالي حقوق المساهمين.

الجدول رقم (02-15) : اختبار الفرضية الرابعة .

المتغيرات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة R المحسوبة	Sig مستوى المعنوية
النظام المحاسبي المالي	40	3.55	1.17	0.917	0.000
حقوق المساهمين		3.84	0.86		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (02-15) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون المحسوبة بين درجات الأفراد على مقياس النظام المحاسبي المالي وبين درجاتهم على البعد الرابع (حقوق لمساهمين) من مقياس حوكمة الشركات إجابات لدى أفراد العينة قدرت ب 0.917وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) ، وعليه يمكن أن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص يضمن النظام المحاسبي المالي حقوق المساهمين ،أي أن الباحث متأكد بنسبة 95% من نتائج الدراسة مع الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

خلاصة الفصل

خلال دراستنا لدور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، تم التعرف على نشأة والهيكل التنظيمي شركة ميتالكو اكسترزيوم (وحدة الالمنيوم)، ومن ثم قمنا بعملية توزيع الاستبانات على عينة من عمال الشركة، ثم قمنا بعدها بمعالجتها وتحليلها من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة،وبعد ذلك اتضحت لنا صحة الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات.

خاتمة

خاتمة

خاتمة :

يلعب النظام المحاسبي المالي في يومنا هذا دورها هاما في منع كل أشكال الغش،ويعتبر صمام الأمان في الاقتصاديات المعاصرة من أجل استمرار وجود الثقة اللازمة في قطاع الأعمال،فمن خلال الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، اتضح لنا أنه لا يمكن الحديث عن نظام حوكمة الشركات دون الاعتماد على آلية دقيقة،فهو يوفر كشوف مالية لمصالح الشركة من جهة ومن جهة أخرى أصحاب المصالح من جهة أخرى، وهذا ما يساعد على تريس مبادئ حوكمة الشركات.

نتائج الدراسة:

- يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة قدرة الشركات الجزائرية على التسجيل في الأسواق المالية
- يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم إجراء دورات تكوينية كافية لتكوين الإطارات المحاسبية
- يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي
- تمنح لجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.
- يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.
- توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.
- يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية

النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

- يوفر النظام المحاسبي المالي إطار فعالا لحوكمة الشركات.
- يضمن النظام المحاسبي المالي الحماية الكافية لأصحاب المصالح.
- يحقق النظام المحاسبي المالي العدالة بين كافة المساهمين.
- يضمن النظام المحاسبي المالي حقوق المساهمين.

اقتراحات وتوصيات الدراسة:

- إسراع في إصدار دليل جديد لحوكمة الشركات الجزائرية.
- العمل على استكمال الإصلاحات الاقتصادية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي.
- نشر ثقافة حوكمة الشركات وتعزيزها من خلال قيام الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة حوكمة الشركات.
- ضرورة إجراء دورات تكوينية مكثفة ودورية بصفة مستعجلة من أجل تطوير إطار للتحكم في المعايير الدولية للمحاسبة.

خاتمة

آفاق الدراسة:

- دور التدقيق المحاسبي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.
- النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.
- آثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر.
- دراسة اثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.
- الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

ا

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. صطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 .
3. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مصر،2011.
4. محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات في تواريخ، ملتقى الحوكمة و الاصلاح المالي و الاداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة، مصر، 2009.
5. محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010.
6. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012.
7. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا و تطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2003.
8. ميكرا كراسينكي، حوكمة الشركات في ألسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصالح، أوت 1111.
9. النظام المحاسبي المالي، المجلس الوطني لمحاسبة، وزارة المالية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 2009.

الأطروحات والمذكرات :

1. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية_ دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
2. عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.
3. مناد على،دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي -دراسة قياسية حالة SPA الجزائر،مذكرة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2014.

4. سمية فضيلي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، المسيلة، الجزائر، 2014.
5. كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية.
6. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011.
7. خضر عالوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها، دار متيجة، براقي، الجزائر،

المجلات العلمية :

1. زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، المركز الجامعي بالواد، العدد 46، الجزائر.
2. مصطفى عوادي، المعالجة المحاسبية الاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد : 05،

الملتقيات:

1. صبايحي نوال، تجارب الدولية في تطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات، المداخلة: واقع حوكمة في دول مختارة – مع تركيز مع التجربة الجزائرية –، جامعة البويرة، الجزائر.
2. أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم المتطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائرية، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة،6 و7 ماي 2012.
3. كمال رزيق، هزرشي طارق، رابحي مختار، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة محافظي الحسابات، الملتقى دولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
4. بشيري بن عيشي، عمار بن عيشي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ور قلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
5. بن طاهر حسين، بوطالعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

6. لعادي عمار، جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010.
7. قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في ظل تبني نظام المحاسبة المالية ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات و آفاق، أم البواقي، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 210.
8. مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

الندوات:

1. علي احمد زين، د حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر 2006،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.
2. مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية و الإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.
3. أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية، مصر،بدون سنة
4. حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها، الموقع الالكتروني.pdf :يرقي-وعمر-علي-عبد-الصمد-حسين-تفعيلها-وسبل-المؤسسات-في-الجزائر-حوكمة تاريخ الاطلاع 2022/02/18 .
5. عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006 م،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.
6. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول : الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة جامعة دمشق، سوريا، 15-16 أكتوبر،2008.
7. علي أأحمد زين، محمد حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، القاهرة، مصر، نوفمبر 2009،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2009.

8. مصطفى حسن بسيوني السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنعقد في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر 2005 م،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.
9. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، سنة 2014-2015،جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الملاحق

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم محاسبة وتدقيق

استمارة استبيانية

في إطار تحضير مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم محاسبة وتدقيق تخصص محاسبة وتدقيق نضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجين منكم التعاون بغرض إفادتنا في جمع البيانات ذات الصلة ببحثنا . فالرجاء التكرم بالإجابة على عبارات هذه الاستمارة وذلك بوضع علامة

(×) مكان الإجابة التي ترونها مناسبة.

ونحيطكم علما أن المعلومات المتضمنة في هذا الاستبيان ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

مع خالص الشكر على تعاونكم معنا

1. المعلومات الديمغرافية :

الرجاء وضع إشارة (×) داخل مربع الإجابة المناسبة:

1الجنس:

أ. ذكر ☐ ☐ ب. أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة

☐ أكثر من 41 سنة

3_ المؤهل العلمي:

أ. ☐ ☐ ثانوي

ج.متوسط –ابتدائي ☐

4_ الخبرة العملية :

☐ أ- أقل من 5 سنوات

ب-ج. من 5 إلى 10 سنوات ☐ د . أكثر ☐ سنوات

المحور الأول: النظام المحاسبي المالي

نرجو منكم بوضع إشارة (×) عند الاختيار المناسب:

العبارة	غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
1. نظام المحاسبي المالي في الشركة مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق البيئة الجزائرية					
2. يساهم النظام المحاسبي المالي في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية.					
3. يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة قدرة الشركات الجزائرية على التسجيل في الأسواق المالية					
4. يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية					
5. يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم إجراء دورات تكوينية كافية لتكوين الإطارات المحاسبية					
6. يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية.					
7. يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي					
8. لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي.					
9. لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب وضع هيئة لرصد التغيرات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية					
10. لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف البرامج الجامعية مع البيئة المحاسبية للمعايير إعداد التقارير المالية.					

المحور الثاني : حوكمة الشركات

نرجو منكم التكرم بوضع إشارة(×) تحت التقييم المناسب :

العبارة	غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
أولا : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات					
1. يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفعالية والمرونة الكافية					
2. وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.					
3. يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة					
4. تمنح لجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.					
ثانيا :دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة					
1. يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون					
2. توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة					
3. يحصل أصحاب المصالح على تعويض عن انتهاك حقوقهم					
4. تحرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها					
ثالثا :المعاملة العادلة بين كافة المساهمين					
1. يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة					
2. يوجد حماية لصغار المساهمين					
3. يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية					
4. تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة					
رابعا :حماية حقوق المساهمين					
1. يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة					
2. يناقش المساهمون تقرير المراجعة الخارجية في اجتماعات الجمعية العامة					
3. يشارك المساهمون برأيهم في سياسات مكافآت الشركات					
4. يعرض المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء التعارضات في المصالح					

Fiabilité

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:33:27
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100.0
	Exclue[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.966	10

```
RELIABILITY
/VARIABLES=b1 b2 b3 b4 c1 c2 c3 c4 d1 d2 d3 d4 e1 e2 e3 e4
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:33:56
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=b1 b2 b3 b4 c1 c2 c3 c4 d1 d2 d3 d4 e1 e2 e3 e4 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.16

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100.0
	Exclue[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.962	16

```
RELIABILITY
/VARIABLES=b1 b2 b3 b4 c1 c2 c3 c4 d1 d2 d3 d4 e1 e2 e3 e4 a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:34:10
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=b1 b2 b3 b4 c1 c2 c3 c4 d1 d2 d3 d4 e1 e2 e3 e4 a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02

Temps écoulé	00:00:00.11

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100.0
	Exclue[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.981	26

FREQUENCIES VARIABLES=النوع_الاجتماعي السن المؤهل_العلمي سنوات_الخبرة

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:34:20
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=النوع_الاجتماعي السن المؤهل_العلمي سنوات_الخبرة /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

Statistiques

النوع_الاجتماعي	السن	المؤهل_العلمي	سنوات_الخبرة

N	Valide	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

النوع_الاجتماعي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	37	92.5	92.5	92.5
	أنثى	3	7.5	7.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	5	12.5	12.5	12.5
	من 30إلى 40 سنة	21	52.5	52.5	65.0
	أكثر من 41 سنة	14	35.0	35.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:35:21
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=المؤهل_العلمي سنوات_الخبرة /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.01

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي	20	50.0	50.0	50.0
	ثانوي	15	37.5	37.5	87.5
	متوسط-ابتدائي	5	12.5	12.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

سنوات_الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	20.0	20.0	20.0
	من 5 من 10 سنوات	19	47.5	47.5	67.5
	أكثر من 10 سنوات	13	32.5	32.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10
/FORMAT=NOTABLE
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:43:18
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>

	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 /FORMAT=NOTABLE /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

Statistiques

	N			
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
نظام المحاسبي المالي في الشركة مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق البيئة الجزائرية	40	0	3.3250	1.43915
يساهم النظام المحاسبي المالي في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية.	40	0	3.2500	1.46322
يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة قدرة الشركات الجزائرية على التسجيل في الأسواق المالية	40	0	4.1250	1.15886
يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية	40	0	3.5750	1.15220
يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم إجراء دورات تكوينية كافية لتكوين الإطارات المحاسبية	40	0	3.9250	1.30850

يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية.	40	0	3.6500	1.12204
يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبة بسبب عدم تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي	40	0	3.7250	.96044
لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لمسايرة النظام المحاسبي المالي.	40	0	3.3750	1.53067
لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب وضع هيئة لرصد التغيرات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	40	0	3.4000	1.27702
لمواجهة صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب تكييف البرامج الجامعية مع البيئة المحاسبية للمعايير إعداد التقارير المالية.	40	0	3.1500	1.62591

```
FREQUENCIES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 c1 c2 c3 c4 d1 d2 d3 d4 e1 e2 e3 e4
/FORMAT=NOTABLE
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:44:29

	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 c1 c2 c3 c4 d1 d2 d3 d4 e1 e2 e3 e4 /FORMAT=NOTABLE /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.01

Statistiques

	N			
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفعالية والمرونة الكافية	40	0	3.3500	1.35021
وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.	40	0	3.5000	1.26085
يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة	40	0	3.9750	1.22971

تمنح لجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.	40	0	4.6500	.53349
يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	40	0	3.5500	1.41331
توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	40	0	3.7500	1.10361
يحصل أصحاب المصالح على تعويض عن انتهاك حقوقهم	40	0	3.1500	1.49443
تحرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها	40	0	3.0750	1.55889
يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة	40	0	3.4250	1.27877
يوجد حماية لصغار المساهمين	40	0	3.1500	1.49443
يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة علة معاملة متساوية	40	0	3.4000	1.27702
تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة	40	0	3.5750	1.12973
يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة	40	0	3.3500	1.23101
يناقش المساهمون تقرير المراجعة الخارجية في اجتماعات الجمعية العامة	40	0	4.5500	.63851
يشارك المساهمون برأيهم في سياسات مكافآت الشركات	40	0	3.6500	1.44204
يعرض المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء التعارضات في المصالح	40	0	3.8250	1.12973

```
COMPUTE A=MEAN(a1,a2,a3,a4,a5,a6,a7,a8,a9,a10).
EXECUTE.
COMPUTE B=MEAN(b1,b2,b3,b4).
EXECUTE.
COMPUTE C=MEAN(c1,c2,c3,c4).
EXECUTE.
COMPUTE D=MEAN(d1,d2,d3,d4).
EXECUTE.
```

```
COMPUTE E=MEAN(e1,e2,e3,e4).

EXECUTE.

REGRESSION

/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT B

/METHOD=ENTER A.
```

Régression

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:46:48
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
	Syntaxe	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT B /METHOD=ENTER A.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.08
	Temps écoulé	00:00:00.15
	Mémoire requise	2020 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
B	3.8688	.89333	40
A	3.5500	1.17495	40

Corrélations

		B	A
Corrélation de Pearson	B	1.000	.962
	A	.962	1.000
Sig. (unilatéral)	B	.	.000
	A	.000	.
N	B	40	40
	A	40	40

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	A[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : B

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.962[a]	.925	.923	.24844

a. Prédicteurs : (Constante), A

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	28.778	1	28.778	466.247	.000[b]
	de Student	2.345	38	.062		
	Total	31.123	39			

a. Variable dépendante : B

b. Prédicteurs : (Constante), A

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1.273	.126		10.070	.000
	A	.731	.034	.962	21.593	.000

a. Variable dépendante : B

```
REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT C
/METHOD=ENTER A.
```

Régression

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:47:04
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.

	Syntaxe	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT C /METHOD=ENTER A.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.18
	Mémoire requise	2020 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
C	3.3813	1.33131	40
A	3.5500	1.17495	40

Corrélations

		C	A
Corrélation de Pearson	C	1.000	.957
	A	.957	1.000

	Sig. (unilatéral)	C	.	.000
		A	.000	.
	N	C	40	40
		A	40	40

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	A[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : C

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.957[a]	.916	.914	.39083

a. Prédicteurs : (Constante), A

ANOVA[a]

	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	63.319	1	63.319	414.539	.000[b]
	de Student	5.804	38	.153		
	Total	69.123	39			

a. Variable dépendante : C

b. Prédicteurs : (Constante), A

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-.469-	.199		-2.356-	.024
	A	1.084	.053	.957	20.360	.000

a. Variable dépendante : C

```
REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT D
/METHOD=ENTER A.
```

Régression

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:47:18
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
	Syntaxe	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT D /METHOD=ENTER A.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.33
	Temps écoulé	00:00:00.41

Mémoire requise	2020 octets
Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
D	3.5875	1.27091	40
A	3.5500	1.17495	40

Corrélations

		D	A
Corrélation de Pearson	D	1.000	.964
	A	.964	1.000
Sig. (unilatéral)	D	.	.000
	A	.000	.
N	D	40	40
	A	40	40

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	A[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : D

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.964[a]	.929	.927	.34362

a. Prédicteurs : (Constante), A

ANOVA[a]

	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	58.507	1	58.507	495.515	.000[b]
	de Student	4.487	38	.118		
	Total	62.994	39			

a. Variable dépendante : D

b. Prédicteurs : (Constante), A

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
	Modèle	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-.313-	.175		-1.791-	.081
	A	1.042	.047	.964	22.260	.000

a. Variable dépendante : D

```
REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT E
/METHOD=ENTER A.
```

Régression

Remarques

	Sortie obtenue	24-MAY-2022 11:47:36
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
	Syntaxe	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT E /METHOD=ENTER A.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.09
	Temps écoulé	00:00:00.18
	Mémoire requise	2020 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
E	3.8438	.86174	40
A	3.5500	1.17495	40

Corrélations

		E	A
Corrélation de Pearson	E	1.000	.958
	A	.958	1.000
Sig. (unilatéral)	E	.	.000
	A	.000	.
N	E	40	40
	A	40	40

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	A[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : E

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.958[a]	.917	.915	.25156

a. Prédicteurs : (Constante), A

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	26.556	1	26.556	419.643	.000[b]
	de Student	2.405	38	.063		
	Total	28.961	39			

a. Variable dépendante : E

b. Prédicteurs : (Constante), A

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.351	.128		10.548	.000
	A	.702	.034	.958	20.485	.000

a. Variable dépendante : E

SAVE OUTFILE='C:\Users\user\Documents\حوكمة الشركات-النظام المحاسبي المالي-تفريغ-عينة 40.sav'

/COMPRESSED.